


# مجلة جامعة أم القرى

## مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة

السنة الثانية العدد الثالث العام ١٤١٠ هـ



٣٠٠٠٠٠٣-٢

# « مَـهْمَا » وخِلافَاتُ النَّحويِّينَ حَوْلَهَا

د. رياض حسن الخوام*

* حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٨٤ م من كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، بجامعة الاسكندرية ، له عدد من الأعمال العلمية ، يعمل الآن أستاذاً مساعداً في قسم اللغة والنحو والصرف بجامعة أم القرى .

## ملخص البحث

أفرد النحويون لمهما الشرطية حديثاً أصيلاً ، يدل على عبقرية جادة هدفها الوصول إلى فهم واضح للتراكيب النحوية المستعملة عند العرب ، وقد أدى نظرهم في هذه اللفظة إلى خلافات حولها ، تتمثل في معرفة أصلها ، ونوعها ، واستخدامها ، وقد سجلت لنا كتب النحو هذه الخلافات حتى لا نكاد نجد كتاباً نحوياً لم يشر إليها ، فعرضت في هذه الدراسة آراءهم في تركيبها وبساطتها ، وحججهم التي ساقوها حول اسميتها وحرفيتها ، وأقوالهم التي سجلوها في ثباتها شرطية وخروجها عن ذلك .

وتناولت بالدراسة لفظة ( مَهْمَنْ ) مؤكداً كونها أختاً لمهما ، وأنه لا وجه لإهمالها ، خاصة أن الفرَّاء ـ وهو ثقة ـ راويها ، وخلصت من هذه الدراسة كلها إلى استحسان بساطة مهما لا تركيبها ، وأنها اسم وليست بحرف ، وأنها لما لا يعقل غير الزمان مع تضمنها لمعنى الشرط .

راجياً من الله العلي القدير أن أكون قد وفِّقت فيما هدفت ، ووصلت إلى ما أردت ، وله الحمد أولاً وآخراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد :

فإنَّ مهما من الكلمات التي توقَّف عندها النحويون وأَولَوها دراسةً أَصيلة فاتفقوا على أَنَّ مهما أَداةٌ شرطية جازمة لفعلين لها أَحكامٌ فصَّلوها في كتبهم ، غير أَنَّهم اختلفوا حول مهما خلافاتٍ متعددةً متنوعة ، بعضها يتصل ببساطتها وتركيبها ، وبعضها الآخر يرجع إلى اسميتها وحرفيتها ، وثالثها يعود إلى ثباتها في الشرط وخروجها عنه ، لذلك ارتأَيت أَن أَدرس هذه الأَداة عارضاً آراءهم في كل خلاف نزعوا إليه هادفاً من ذلك تِبيان الوجه المتَّجِه في ذلك .

وحاولت ـ بوجه خاص ـ الربطَ بين مهما ومَهْمَنْ . لأنَّ هذه اللفظة لم تنل حظَّها من الدراسة مثل ما نالته أُختها مهما ، وليس ذلك ـ فيما أَحسب ـ إلاَّ لكونها روايةً كوفية لم يعتدَّ بها البصريون .

آملاً من ذلك كله ، أن تكون هذه الدراسة دراسةً جامعة كاشفة لحقيقة ( مهما ) التي لم تنل من المُحْدَثِينَ دراسة مستقلة فيما أَعلم .

## ١ - مهما بين البساطة والتركيب

اختلف النحويون حول مهما ، أَهي مركَّبةٌ أَم مفرَدَةٌ ؟ وقسمهم هذا الاختلاف قسمين :

الأَول : وعليه الأَكثر وهو تركيبها .

الثاني : وهو بساطتها وإفرادها .

وقد انحصرت خلافات الأولين حول تركيبها في أربعة آراء :

**الأَول** : وهو رأي الخليل الذي رواه عنه سيبويه بقوله : ( وسألت الخليل عن « مهما » فقال هي « ما » أُدخلَتْ معها « ما » لغواً بمنزلتها مع « متى » إذا قلتَ : متى ما تأتِني آتك وبمنزلتها مع « أَينَ » كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ أينما تكونوا يُدركْكُم الموت ﴾[١] ، وبمنزلتها مع « أَي » إذا قلت : ﴿ أَيّاً ما تدعوا فله الأَسماءُ الحسنى ﴾[٢] ، ولكنهم استقبحوا أَن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا « ماما » فأَبدلوا الهاءَ من الألفِ التي في الأُولى )[٣] ، وقد قوَّى اللغويون والنحويون مذهب الخليل في كون أَصل مهما « ماما » إذ أُبدلَتْ أَلفُ « ما » الأُولى هاءً وزِيدَتْ « ما » عليها كما زِيدَتْ مع أَسماءِ الشرط تلك التي ذكرها الخليل[٤] وبَيَّنَ الأَخفشُ علَّةَ إبدال أَلفِ ( ما ) هاءً بقوله : ( وأَبدلوا الهاءَ من الأَلفِ لخفاءِ الأَلف ، وأَنَّها حرفٌ هاوٍ لا مستقرَّ لها ، فكر هوا اجتماعَ ميمين ليس بينهما إلَّا الأَلفُ ، وهي لخفائها وأَنَّها تهوي في مخرجها حاجزٌ ليس بحصين ، فكأَنَّهم جمعوا بين ميمين فأَبدلوا منها الهاءَ لَمَّا كانت شريكتَها في الخفاء ولم تكن هاويةً بمنزلة الحركة )[٥] ، وعَرَضَ ابن يعيش لهذه القضية مؤيداً رأيَ الخليل ، ومظهراً علةَ

---

(١) من الآية ( ٧٨ ) من سورة النساء .

(٢) الآية ( ١١٠ ) من سورة الإسراء .

(٣) الكتاب ٥٩/٣ - ٦٠ .

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ، ٤٨/٢ ، والأصول لابن السراج ، ١٥٩/٢ ، والبغداديات للفارسي ، ٣١٣ .

(٥) النوادر ، لأبي زيد ، ٦٣ - ٦٤ .

اقتصارهم على إبدال أَلف ما الأُولى دونَ الثانية بقوله : ( وكرهوا تواليَ لفظين حروفهما واحدةٌ ، فأَبدلوا من أَلف ما الأُولى هاءً لقُربِ الهاءِ من الأَلف في المخرج ، وكانت أَلفُ ما الأُولى أَجدرَ بالتغيير من الثانية لأَنها اسم ، والأَسماء أَقبَلُ للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأَفعال )(١) ، وإذا كان ابنُ يعيش قد نظَرَ إلى تقارب مخرجي الأَلف والهاء ، فإنَّ الرضيَّ نظَرَ إلى التشابه الصوتي بينهما من جهة الهمس حيث قال : ( فأَبدلَ أَلفَ ما الأَولى هاءً لتجانُسِهِا في الهمس )(٢) ، ثم قدَّمَ ابنُ أَبي الربيع في بسيطه تنظيراً لهذه المسأَلةِ بعد أَن بَيَّنَ كراهيتَهم تكرارَ اللفظ ، والجمعَ بين المتماثلين ، وهو ما أشار إليه من قَبْلُ الأَخفشُ ، فقال : ( ونظيرُ هذا قولهم : حَاحَيْتُ ، الأَصلُ حَيْحَيتُ فكرهوا تكرارَ اللفظ فأَبدلوا من الياءِ الأَلفَ ، فقالوا : حَاحَيْتُ ، ونظيرُ إبدال الأَلفِ هاءً هنا قولهم :

( مِنْ هَاهُنَا وهَاهُنَه )(٣)

وإلى نحو هذا نَحَا ابنُ عقيل بعد إيراده رأيَ الخليل في تركيبها فنصَّ على أَنَّ الأَلفَ الأُولَى قُلِبَتْ ( هاءً كراهيةَ الأمثال ، كما قالوا في دَهْدَهْتُ الحجر

---

(١) شرح المفصل ٧/٤٢ .

(٢) لم يقل أحد من القدماء والمحدثين أن الصائت ( الألف ) حرف مهموس ، سوى ما زعمه الرضي هنا والعجيب أنَّ الرضي في شرح الشافية قد أكَّد أنَّ الألف مجهورة وليست بمهموسة لذا فلعلَّ في قوله ( لتجانسها ) تحريفاً ، والأصل ( لتجانسها في الهمس ) أي لتلحق بها صفة الهمس وذلك بعد قلب الألفِ هاءً ، فيكون مراده أنَّهم أبدلوا ألف ما الأولى هاءً هروباً من المجهور إلى المهموس ، أي من الثقيل إلى الخفيف ، ولا يستبعد أنْ يكونَ الرضيُّ قد سَهَا في هذا الموضع أيضاً غير أنَّ ذلك يفيد أنهم في تعليلاتهم لمذهب الخليل قد التفتوا إلى الظاهرة الصوتية في هذا التركيب فوفق ابنُ يعيش في تقرير تقارب الصوتين مخرجاً ، وربما قد سَهَا الرضي حين أراد التشابه في الصفة أيضاً وهو يريدها لا شك . انظر لذلك الكتاب ، لسيبويه ٤/٣٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٥٩ ، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٢٣٦ ، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ٣٤٢ - ٣٤٣ ، والمعجم الوجيز مادة جنس .

(٣) البسيط في شرح الجمل ١/٢٣٩ ، والرجز لم يعرف قائله . انظر تخريج الأخ المحقق له في هامش المرجع .

دَهْدَيْتُ وكان القلبُ هاءً كقولهم في الوقف : أَنَهْ ، وفي الأُوْلَى تنبيهاً على أنها هي المُعْتَمَدة )[1] ، ويتضح من هذه النصوص جميعا ما يأتي :

١ ـ أنّ علّةَ قلب أَلفِ ما الأُولى هاءً كان كراهيةً لتوالي مِثْلَين .

٢ ـ أنَّهم اختاروا الهاءَ بدلاً من الأَلف لما بينهما من تشابه صوتي ، يتمثَّلُ في تقارب مخرجيهما .

٣ ـ أنَّ بعضهم قد لجأ حين أَرادَ تفسيرَ الظاهرة إلى إدخال ظاهرة الوقف ، فكما أنَّ الأَلف تُبْدَلُ هاءً في الوقف ، كذلك ( ما ) الأُولَى في ( ماما ) .

٤ ـ أنَّ ( ما ) الأُولى هي المتضمِّنة لمعنى الشرط والجزاء ، وأَنَّ الثانية قد زِيدَتْ عليها ورُكِّبت معها توكيداً لمعنى الشرط ، فهي زائدة لازمة[2] .

وقد قوَّى أَبو علي الفارسي مذهبَ الخليل ، فقال بعد عرضه لنصِّ سيبويه السالف ( وقولُ الخليل عندي أَقوى )[3] ، وراح يؤكده بقوله ( ويؤكد قول الخليل في هذا ما أَنشده أبو زيد وابن الأعرابي[4] :

**مَهْمَا لِيَ الليلةَ مَهْمَا لِيَهْ     أُودى بنعليَّ وسِرْبَالِيَه**

فاستفهمَ بمهما كما يُستفْهَم بأَينَ وغيره من الأَسماء التي يُجَازَى بها )[5] ، وأَوضحَ ابنُ المنيِّر مرادَ أَبي علي مستظهراً رأيَ الخليل بقوله : ( وأَظهَرُ ما قَوِيَ به مذهبُ الخليل ـ والله أعلم ـ أَنَّ هذه الكلمة استُعملتْ في الاستفهام حسب استعمالِها في الجزاء وأنشدوا : ( مهما لي ( البيت ) .

---

(١) المساعد ١٣٧/٣ .
(٢) البغداديات للفارسي ٣١٢ .
(٣) المرجع السابق ٣١٣ .
(٤) البيت لعمرو بن ملقط ، انظره في النوادر لأبي زيد ٦٢ ، وتهذيب اللغة للأزهري مادة مه ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٦٣١/٣ .
(٥) البغداديات ٣١٤ .

أراد ما لي الليلة ، ولا إشكال ها هنا أنَّها ( ما ) الاستفهامية كُررتْ تأكيداً كما يقولون : لا لا ونَعَمْ نَعَمْ ، ثم استُكرِهَ تكرارُ اللفظِ بعينه ، فقُلبت ألفُ الأُولى هاءً ، وجاء قلب الاستفهامية ـ وإنْ لم يكن تكرار ـ فهو معه أجدر ، وإذا وَضَحَ أنَّ مهما الواقعة في الاستفهام أصلها ( ما ) مكررةٌ كان ذلك أوضحَ دليلٍ على أنَّ الواقعةَ في الجزاء كذلك ، والاستشهاد بالنظائر أميزُ حجج العربية ، والله أعلم )[1] ، وردَّ ابنُ الحاجب دليل الفارسي بقوله : ( ويجوز أن يكون مَهْ في مهما الليلة ، اسمَ فعل بمعنى اسكت واكفُفْ عمَّا أنت فيه من اللوم ، كأنَّه يخاطب لائماً على مايراه من الوَلَهِ ثم قال : ما لي الليلة تعظيماً للحال الذي أصابته والشدة التي أدركته ثم ذكر الأَمرَ الذي يحقق تعظيم الأَمر فقال : أودَي بنعليَّ وسرباليَه ، يعني ذُهِبَ بنعليَّ وسرباليه )[2] ، ثم أوردَ رأيَ أبي علي ـ الذي شرحه ابنُ المنير ـ وضعَّفه بقوله : ( وليس ذلك بقياس وإنَّما هو حَمْلُ لفظِ العربي على ما يحتملهُ مما هو من جنسِ كلامهم ، وليس من القياسِ المختَلَفِ فيه في شيء )[3] ، وأنهى تعليقَه على البيت بإجازة وجه آخر له فقال : ( ويجوزُ أن تكون ( ما ) الأُولَى قُدِّرَ الوقفُ عليها ، فقُلِبَتْ أَلفُها هاءً ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقف ، والوجْهُ الأَولُ ـ أي كونُ مهما في البيت مركبة من مَهْ وما الاستفهامية ـ أوجَهُ وأوضح )[4] .

ولا شك أنَّ مرادَ ابن الحاجب من قوله : ليس ذلك بقياس ، هو أنَّ قلبَ ( ما ) الأُولى هاءً ليس بقياس قبل التركيب ، وليس مرادُه حالَ تركيبها ، لأنَّ الرضيَّ قد نصَّ على أنَّ قولَ الخليل ( قريبٌ قياساً على أخواتها )[5] .

أمَّا تقريرُ ابن الحاجب بأنَّ ذلك ( حَمْلُ لفظ العربي على ما يحتمله مما هو من جنس كلامهم ) فهذا أمرٌ جائز ، خاصة إذا انضاف إليه أنه من باب حمل الشيء على نظيره فقد رأيناهم ينظِّرون لهذا القلب بنحو : دَهْدَيْتُ وحَيْحَيت وأَنَهْ في حال

(١) الكشاف ( الحاشية ) ٢/١١٥ .
(٢) (٣) (٤) أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٥ ـ ١٣٦ ، بتصرف ، وانظر خزانة الأدب ٣/٦٣٢ .
(٥) شرح الكافية ٢/٢٥٣ .

الوقف ولا شك أَنَّ الحَمْلَ على هذه النظائرِ جائزٌ مقبول ، وقد أَشار ابنُ جني إلى ذلك بقوله إنه ( مذهَبٌ مطردٌ في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أَنْ يحمِلُوا الشيءَ على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما وإنْ لم يكن في أَحدهما ما في الآخر مما أَوجبَ له الحكمَ )[1] ، أَمَّا رأيه بأَنَّ الوقف قد قُدِّرَ على ( ما ) الأُولى فقلبت أَلفها هاءً ثم أُجريَ الوصلُ مُجْرَى الوقف ، فيضعفه أَنَّ إجراء الوصل مجرى الوقف ـ وإنْ كان بابُه الشعر كما هو الحال هنا ـ لا يكونُ في حال الاختيار ، بل هو من الضرورات الشعرية[2] ، ولا ضرورةَ هنا ملجئةٌ إليه ، إذْ عندنا آراء أُخرى تُخْرِجُ الأَمرَ من دائرة الضرورات ، لذا فاللجوء إليها أَوْلَى من اللجوء إلى الضرورة .

وعلى أَيَّةِ حال فقد تَبِعَ ابنُ هشام ابنَ الحاجب في تخريجه للبيت فذكر أَنَّ مهما الواردةِ في البيت تحتملُ معنى الكف والزجر ، قال : ( ولا دليل في البيت لاحتمال أَنَّ التقدير مَهْ اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنفَ استفهاماً بما وحدها )[3] .

أَمَّا ما أَورده الخليل وتبعه فيه النحويون من كراهتهم لتوالي مِثْلَين ، وأَنَّ ذلك كان علَّةً لقلب أَلفِ ( ما ) الأُولَى هاءً فإنه ـ فيما أَحسب ـ لا يقوم دليلاً قوياً للخليل هنا وإن كانت هذه الظاهرة مطردةً بوجه عام في تعليلاتهم الصرفية ، فهي ـ فيما أَظن ـ قد تقاصرت عن أَنْ تكونَ علةً في هذا الموضع ، وذلك لأَنهم قد قالوا : إنَّ ( ما ) الثانيةَ قد زِيدَتْ على الأُولَى توكيداً ، وقد وجدناهم في باب التوكيد اللفظي قد أَجازوا توكيدَ الحرفِ بمثله فقالوا : لا لا[4] ، فلم يقلبوا أَلف

(١) المنصف ١/١٩١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٣٨٩ .
(٢) انظر المنصف لابن جني ١/١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٣٩ .
(٣) المغني ٤٣٧ .
(٤) انظر شرح التصريح للأزهري ومعه حاشية الشيخ ياسين ٢/١٣٩ .

( لا ) الأولَى هاءً ، ولم يدَّعوا بأَنَّ الأَلفَ حاجزٌ غيرُ حصين بين اللامين ، في حين أَنَّ التشابهَ الصوتي قائم بين ( ما ما ) و ( لا لا ) والغايةُ من النظيرين هو التوكيد فلو كان استقباحُ توالي مِثْلَين مطرداً في كل موضع لكان في هذا الموضع مستقبحاً ولكان يجب أَنْ يقالَ ( لَهْلا ) كما قيل ( مهما ) بقلب أَلف ( لا ) الأُولَى هاءً كما قُلِبتْ أَلف ( ما ) فلمّا لم يُقَلْ ذلك كله دلَّ ذلك على أَنَّ هذه القاعدةَ قد تقاصرت عن الاطراد في هذا الموضع[1] .

أَمَّا ما ارتآه الفارسي في أَنَّ العدولَ عن توالي مِثْلَيْن أَدَّى إِلَى أَنْ قيل ( ما إِنْ مكَّنّاكم )[2] ، ولم يُقَلْ : ما مكنّاكم[3] ، فأَحسب أَنه لاَ يرِدُ في هذا الموضع لأَننا لا ننكر أَنَّ العربَ قد كرهوا توالي مِثْلَين ، غير أَنَّ هذا لا يعني بالضرورة أَنْ يكونَ ذلك فيصلاً في تفسير تركيب مهما ، إِذْ ما المانعُ من أَنْ يقالَ في العربية : ما ما ضربَ زيدٌ عمرا ، فيؤتى بما الثانية توكيداً للأُولى من غير جَعْلِ الثانية ( إِنْ ) مزيدةً مؤكدةً لمعنى النفي في ( ما ) وإِنْ كان الأَولَى والأَحسنُ اتباعَ الأُسلوب القرآني ، لأَنه أَرقى لغة ، وأَعلى بيان .

والمهم في الأَمر ، أَنَّ النحويين الخالفين لأَبي علي ، قد أَوردوا عدداً من الأَدلةِ المؤيدة لمذهب الخليل غير تلك التي ذكرها أَبو علي ، إِذْ عرضَ الشلَوبين في شرحه على الجزولية لرأي الخليل في التركيب بوجه عام ، بما يمكنُ أَنْ ينطبقَ على

---

(١) قد يقال إِنَّ النحويين جوزوا توكيدَ الحرف الجوابي بمثله على اعتبار أَنَّ الحرف الجوابي قائم مقام الجملة ، فكأَنَّ تقديرَ الجملة يعد فاصلاً بين المِثْلَين ، والجواب أَنَّ هدفنا من هذا التنظير هو الناحية الصوتية - بناءً على ما قرره الأَخفش من أَنَّ الأَلفَ حاجزٌ غيرُ حصين بين الميمين - وتقدير الجملة - على أَية حال - غيرُ ملفوظ وما قالوه من أَنَّ المقدَّرَ كالملفوظ يُنْظَرُ إليه من الناحية المعنوية لا اللفظية الصوتية ، ، أَمَّا الناحية المعنوية ففائدةُ التوكيد حاصلةٌ في النظيرين ، أَعني في باب التوكيد اللفظي ، وفي تركيب مهما . انظر شرح التصريح ومعه حاشية الشيخ ياسين ٢/١٣٩ ، وحاشية الصبان ٣/٣٢ .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأحقاف .

(٣) ذكر ذلك الفارسي تقويةً لمذهب الخليل في كون مهما أَصلُها ما ما وأَنَّ أَلف ما الأُولى قد قلبت هاءً كراهية التقاء الأمثال ، وأَوردَ الآية للدلالة على ذلك ، انظر خزانة الأدب ٣/٦٣١ .

مهما فقال : ( وللخليل أَنْ يقولَ ردّاً على من قال : الأَصلُ عدمُ التركيب مأْخَذُنا في هذه الصناعة تقليلُ الأُصول ما أَمكنَ لا تكثيرُها ، لذلك لم نَقُلْ في ضَرَبَ ويضربُ وأَضربُ وتضربُ واضربْ وضاربٍ ومضروبٍ وضَرُوبٍ ، إنها أُصول كلها ، بل جعلنا واحداً أَصلاً والباقي فروع عليه )[1] .

وما ذكره الشلَوبين حول مبدأ تقليلِ الأُصول ، أَمرٌ لا غبارَ عليه ، غير أَنَّ هذا الأَمرَ لا يقدِّم ولا يؤخرُ من حقيقةِ اللغة في شيء ، سواء ادعينا التركيبَ أَم لا ؟ بمعنى آخر أَنَّ ظاهرةَ التركيب قائمةٌ كما أَنَّ ظاهرةَ البساطة قائمةٌ ، وإذا كانت الكلمةُ تحتملُ وجهين ، التركيب وعدمه ، فالأَوْلَى اللجوءُ إلى عدمه في الاختيار ، وفقاً للأَصل المُعْتَبَرِ عندهم ، وهو أَنَّ الأَصلَ عَدَمُ التركيب[2] ، أَضِفْ إلى ذلك أَنه قد حَصَلَ من التركيب تغييرٌ وذلك حين أَبدلوا من أَلف ( ما ) الأُولَى هاءً ، والأَصلُ عدمُ التغيير[3] ، ومعنى ذلك أَنَّ الذهابَ إلى بساطتها يتعارضُ مع أَصل تقليل الأُصول ، في حين أَنَّ الذهابَ إلى تركيبها يتعارض مع أَصلَيْنِ :

أَحدهما : أَنَّ الأَصلَ عدمُ التركيب .

ثانيهما : أَنَّ اللجوءَ إلى ما ليس فيه تغيير ، أَوْلَى من اللجوء إلى ما فيه تغيير .

ويتحصل من ذلك أَنَّ القولَ ببساطتها أَوْلَى من القول بتركيبها لئلا يقعَ تعارضٌ مع الأَصلَيْنِ المذكورين .

وقوَّى الرضيُّ أَيضاً مذهبَ الخليل بقوله : ( وقولُ الخليلِ قريبٌ قياساً على أَخواتها )[4] ، ويبدو أَنَّ الرضيَّ قد تنبَّهَ إلى الفارقِ النحوي بين مهما وأَخواتها

---

(١) انظر الأَشباه والنظائر ، للسيوطي ١/٢١٢ .
(٢) الإنصاف لابن الأنباري ١٠/٣٣٠ .
(٣) المنصف لابن جني ٢/٢٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٣ ، وشرح التصريح للأَزهري ٢/٢٤٨ ، ففيها ما يدل على أَنَّ عدم التغيير هو الأَصل .
(٤) شرح الكافية ، للرضي ٢/٢٥٣ .

نحو : أينَما ومَتَى ما ، فعبَّر بلفظ ( قريبٌ قياساً ) ولم يَقُل : قياسي قياساً على أخواتها ، لأنَّ دخول ( ما ) على أخواتها حكمُه الجوازُ لا الوجوب ، في حين أنَّ ( ما ) في مهما حكمُها الوجوب .

وتناول ابنُ عصفور رأي الخليل في تركيبها وحاول تضعيفَه بقوله : ( ومن قال إنَّ مهما مركبةٌ من ( ما ما ) ثم قلبَ الألفَ هاءً هروباً من اجتماع المِثْلَين نحو قولهم في حَيْحَيْتُ حَاحَيْتُ فممكن ، إلَّا أنه يَضْعُفُ ذلك ، لكونه لم يُنْطَقْ بهذا الأصل في موضع )[1] ، وابن عصفور وإن كان يرى أنَّ رأيَ الخليل ضعيفٌ لكون هذا الأصل لم يُنْطَقْ به ، فقد قرَّر قبوله بقوله ( فممكن ) في حين أنَّ أبا حيان فيما نقله عنه السيوطي ، قد ردَّه مطلقاً لأنه ( دعوى أصل لم يُنْطَق به في موضعٍ من المواضع )[2] .

ويَرِدُ عليهما أنَّ هذا الموضعَ محمولٌ على ما يحتمله لفظُ العربي كما قال ابن الحاجب ، وأنَّه من باب حمل الشيء على نظيره ، كما أشرنا إلى ذلك من قبلُ ، لذا فهو لا يبطِلُ مذهَبَ الخليل في تركيبه لمهما .

ولعلَّ أقوى تأييد حظِيَ به مذهبُ المركِّبين بوجه عام ، والخليل بوجه خاص لأنه رائدهم في ذلك ، أنَّهم قد كتبوا مهما بألفٍ ممدودة ، والقياسُ لكونها رباعيةً أنْ تكتبَ بألفٍ مقصورة ، وإلى هذا أشار ابنُ يعيش بقوله : ولذلك تُكْتَبُ بألف ولو كانت كلمةً واحدةً لكتبت بالياء ، لأنَّ الألف إذا وقعت رابعةً كُتبتْ ياء )[3] وإلى نحو ذلك أشار الدماميني فيما نقله عنه الصبان فقال : ( وينبغي لِمَنْ قال بالبساطة أنْ يكتبَها بالياء ، ولِمَنْ قال أصلها ( ما ما ) أنْ يكتبها بالألف )[4] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٩٦/٢ .
(٢) همع الهوامع ، ٥٧/٢ .
(٣) شرح المفصل ٤٣/٧ .
(٤) حاشية الصبان ١٢/٤ .

ولمدَّعي البساطة أنْ يقول : إنهم قد كتبوها كذلك على مذهب من أجازَ أنْ تكتبَ كلُّ الأسماءِ المقصورة بالألف ، قال الرضي تعليقاً على قول ابن الحاجب في الشافية ( ومنهم من يكتبُ البابَ كلَّه بالألف ) أي جميع باب المقصورة ثالثةً كانت أو رابعةً أو فوقها عن الياءِ كانت أو عن غيرها بالألف على الأصل )[1] ، أو إنها شاذةٌ كما شذَّت كلتا وتَتْرَى عن القياس فكتبتا بالألف شذوذاً ، قال ابن جماعة : ( القياسُ في كلتا أنْ تكتبَ بالياء لأنَّ ألفَه ألف تأنيث ، وقد وقعت رابعةً لكنه كتِبَ بالألفِ شذوذاً ومثلُه في مخالفة القياس تَتْرَى ، وألفه ألفُ تأنيث إذا لم يُنوَّن ، وللإلحاق إذا نونت وكلتاهما قياسها أنْ تكتبَ بالياء )[2] ، ويتضح مدى التشابه بين اللفظتين المذكورتين ومهما ، في كون الكلمات الثلاث رباعيةً ، يضاف إلى ذلك أنَّ أهل البساطة قد ذهبوا إلى أنَّ ألفَ مهما إمَّا للتأنيث ، وإما للإلحاق وقد ترك تنوينُها لأجل البناء[3] ، ومعنى ذلك أنَّ مهما شبيهةٌ بتَتْرَى من وجهين كونها تحتمل التأنيث ، وكونها تحتمل الإلحاق ، وشبيهةٌ بكلتا من وجه واحد وهو أنَّ ألفَها للتأنيث .

ومهما يكن من أمر فإن مهما عند الخليل مركبة ، وإنَّ التركيب قد أفادها معنى المبالغة في الشرط ، وقد تبنى النحويون الخالفون هذا الرأى لما بين أيديهم من أدلة تؤيده ، غير أنَّه لم يعدَمْ ردوداً تُضعِفُه ، وأحسب أنَّ سبب ذلك كله ، هو أنَّ ادِّعاءَ التركيب خروجٌ عن الأصل ، والفَرْعُ كما قالوا منحَطٌّ دائماً عن رتبة الأصل[4] ، إذ يلزمه أدلةٌ وعلامات ، ولا يخفى أنَّ الأدلةَ قد تتعرَّض للتأييد أو للرفض .

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٣ .
(٢) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/٣٨٤ ، وحديثه عن تترى بناءً على كتابتها بألف ممدودة لا مقصورة .
(٣) المساعد ، لابن عقيل ٣/١٣٧ ( بتصرف ) .
(٤) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ١/٥٤٩ - ٥٥٦ .

**الثاني** : وهو رأي سيبويه الذي أورده بعد ذكره لرأي الخليل ، قال : ( وقد يجوزُ أنْ يكونَ مَهْ كإذْ ضُمَّ إليها ما )[1] ، والنصُّ كما هو واضح شديدُ الإيجاز لذا فهو يثير عدداً من الأسئلة ، فهل مَهْ التي ذكرها هي نفسها التي نصَّ عليها الخليل ؟ أم أَنها اسمُ فعل أَمر بمعنى انكفف ، أُضيفت إليها ما ؟ فإنْ كان مرادهُ الأَولَ فيكون مذهبُهُ حينئذ هو مَذْهَب الخليل نفسهُ ، ولا داعي حينئذ لتكراره ولا شك أَنَّ رجلاً مثلَ سيبويه يَنْأى عن نحو ذلك ؟ أَمَّا إذا كان مرادهُ الثاني فهذا يؤدي إلى القول إنَّ نسبةَ بعض النحويين هذا الرأيَ للأَخفش أَو للزجاج أَو للبغداديين أَو للكوفيين ـ كما سيمر معنا ـ فيها خَلْطٌ واضح ، وقد أَشار إلى هذه الاحتمالات ابنُ المنيِّر وأَجاب عنها بقوله : ( ومعنى تشبيه سيبويه لها بإذ ما ، أَنَّ الجزاءَ بجملة الكلمة لا بالجزء الأَول منها خاصة ، وإلَّا لكانَ عينَ مذهب الخليل ، والذي يحقِّقُ ذلك أَنَّ سيبويهِ قال أَوَّلَ هذا الباب : وأَمَّا حيثُ وإذ فلا يُجَازَى بهما حتى يُضمَّ إليهما ( ما ) فتصيرُ ( إذْ ) مع ( ما ) بمنزلة إنَّما وكأَنَّما وليست ( ما ) فيها بلغو ولكن كلُّ واحدة منهما مع ( ما ) بمنزلة حرف واحد )[2] وأضاف قائلاً ( فانظر قولَهُ : وليست ( ما ) فيها بلغو ، يعني ليست زائدةً مؤكدةً ولكن لها حظٌّ في اقتضاء الجزاء حتى لا يفيده إلَّا اجتماعُ جزئي الكلمة )[3] ، ثم دَلَفَ إلى بيان مرادِ سيبويه من مَهْ فقال : ( ويبقى وراءَ ذلك نَظَرٌ ، في أَنَّ سيبويه هل أَرادَ أَنَّ ( ما ) ضُمَّتْ إلى مَهْ التي هي الصوت أَو إلى ( ما ) الجزائية ، والظاهر من مراده أَنَّ انضمامها إلى الصوت لأَنها لو كانت منضمَّةً إلى ( ما ) الجزائية لكانت مستقلَّةً بإفادةِ الجزاء قبل انضمام ( ما ) إليها ولا تكون مثلَ ( إذْ ) و ( حَيْثُ ) ولا يكونُ تنظيرُ سيبويه مطابقاً )[4] ، وهذا النصُّ غيرُ موضَّحٍ لمراد سيبويه من

---

(١) الكتاب ٣/٦٠ .
(٢) انظر الكشاف ( الحاشية ) ٢/١١٤ ، وانظر نص سيبويه في الكتاب ٣/٥٦ـ٥٧ .
(٣) الكشاف ( الحاشية ) ٢/١١٤ .
(٤) المرجع السابق ٢/١١٤ .

حقيقة مَهْ على الرغم من كونه مُزيلاً لتلك الأَسئلة التي أَثارها إيجازُ نصِّ سيبويه السالف ، ذلك أَنَّ ابنَ المنيِّر يَنُصُّ على أَنَّ مَهْ عند سيبويه هي ( الصوت ) أَي أَنها اسمُ فعل أَمر بمعنى الكف والزجر ، فهل خَرجَتْ مَهْ عن كونها صوتاً بعد تركيبها مع ( ما ) كما هو حال ( إذ ) التي جعلها سيبويه نظيراً لِمَهْ ، بمعنى آخر هل كلّ ما قيلَ حَوْلَ ( إذ ما ) يمكنُ أَن يُقَالَ عن ( مهما ) خاصة أَنَّ النحويين قد علَّلوا لخروج ( إِذْ ) من الظرفية إلَى الشرطية بعد لحاق ( ما ) بها بوجهين أَوردهما ابنُ يعيش بقوله : ( فإن قيل ( إِذْ ) ظرف زمان ماض ، والشرط لا يكون إلَّا بالمستقبل فكيف تصحُّ المجازاة بها ؟ فالجواب من وجهين :

أَحدهما : أَنَّ ( إِذْ ) هذه التي تستعمل في الجزاء مع ( ما ) ليست الظرفية وإِنَّما هي حرف غيرها ضُمَّتْ إليها ( ما ) فركِّبا للدلالة على المعنى كإِنَّما .

والثاني : أَنها الظرف إلَّا أنها بالعقد والتركيب غُيِّرتْ ونُقِلتْ عن معناها بلزوم ( ما ) إيَّاها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيزِ الحروف )[1] ، ويتضح من هذا النص أَنه على اعتبار الجواب الأَول يحتمل أَنْ تكونَ مَهْ عند سيبويه غيرَ مَهْ التي هي اسم فعل أَمر بمعنى الكف ، وليس بينهما إلَّا الشبهُ اللفظي ، يقوى هذا الوجهَ ما أَورده الفارسي وهو بصدد تضعيفهِ لرأي الزجاج الذي سيأتي حيث قال : ( وإن كان لا يريد الأَمرَ بها ولكنَّها حرفٌ يوافق التي للأمر في اللفظ ويخالفهُ في المعنى فيكون حرفاً للشرط يجزم بمنزلة إنْ جاز ذلك )[2] ، وأَمَّا على اعتبار الجواب الثاني فتكون مَهْ بمعنى الكف إلَّا أَنها بالتركيب قد غُيِّرت وسُلِبَ عنها معناها بلزوم ( ما ) إيَّاها وبهذين الاعتبارين يظهرُ الفرق واضحاً بين رأي الخليل ورأي سيبويه ، فمَهْ عند الخليل منقلبةٌ عن ( ما ) في حين أَنَّها عند سيبويه كلمة برأسها ، وتحتمل عنده أَن تكون صورةً لفظية (لِمَهْ ) التي بمعنى الكف ، أَو أَنَّها

(١) شرح المفصل ٤٧/٧ .
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٦٣٢/٣ .

بمعنى الكفِّ حقيقة ، و ( ما ) الثانيةُ عند الخليل توكيدٌ للأُولى ، ومعنى الشرط حاصلٌ أَصلاً من الأُولَى ، في حين أَنَّ ( ما ) الثانية عند سيبويه بمنزلة ( ما ) الداخلة على ( إِذْ ما ) فإذا كانت ( ما ) إذ ما بمنزلة ( ما ) إنَّما وكأَنما فمعنى ذلك أَنَّ ( ما ) مهما بمنزلة ( ما ) إنَّما بالضرورة ، والمعلوم أَنَّ ( ما ) ( إذ ما ) قد دخلت على ( إِذْ ) حين أَرادوا المجازاة بها لغاية وضَّحها ابن يعيش بقوله : ( وكلُّ الظروف التي يُجَازَى بها من غير أَن يُضَمَّ إليها ( ما ) ما خلا حيثما وأختيها ( وهما إذ وإذا ) وذلك لأَنها مبهَمةٌ تفتقر إلى جملةٍ بعدها توضِّحها وتبيِّنها فتُنزِّلت الجملةُ منها منزلةَ الصلة من الموصول ، فكانت هي في موضعِ جر بإضافتها إليها فتُنزِّلت منها منزلةَ الجزء من الكلمة ، فلمَّا أَرادوا المجازاةَ بها لزمهم إبهامُها وإسقاطُ ما يوضحها فأَلزموها ( ما ) كما أَلزموا إنَّما وكأَنَّما ، وربما جعلوا لزومَ ( ما ) دلالةً على إبطال مذهبها الأول )[1] .

وواضح من هذا النص أَنَّ لزومَ ( ما ) لـ ( إذ ) الغايةُ منه قَطْعُ ( إذ ) الظرفية عن إضافتها إلى الجملة الموضحة لها بعدها ، فترجعُ بذلك إلى إبهامها والمجازاةُ تستلزم الإبهامَ لا محالة ، وكما أَنَّ ( ما ) ( إذ ما ) قد أَفادت هذه الفائدة فكذلك ( ما ) إنَّما وكأَنَّما ، إذ إنَّ دخولَ ( ما ) على هذه الحروف أَزال اختصاصها بالأسماء وجعلها مهيَّأَةً للدخول على الجملة الاسمية والفعلية[2] .

ويتحصل من ذلك كله أَنَّ ( ما ) مهما التي نظَّر لها سيبويه بما إذ ما ، هي في الأَصل ( ما ) الزائدة ، غير أَنها في ( إذ ما ) ومهما لازمة ، إذا أُريد الجزاء بهما أي أَنَّ الجزاءَ لم يُستَفد إلاَّ بتركيبهما ، ومعنى ذلك أَنَّ معنى الكف في مَهْ عند سيبويه قد انسلَبَ حين تركَّبت مع ( ما ) وصارَ معنى الجزاء مستفاداً من اجتماع جزئي الكلمة ، وذلك مثل ( إذ ما ) وهذا مغاير لمعنى التركيب عند الخليل ، إذ إنَّ ( ما ) الأُوْلَى عند الخليل ـ كما ذكرنا ـ فيها معنى الجزاء أَصلاً ، والثانية قد زِيدَتْ

(١) شرح المفصل ٤٦/٧ .
(٢) انظر البغداديات ٣١٣ .

وركِّبت معها توكيداً لمعنى الجزاء ، وقد أَيَّدَ الشلَوبين فيما حكاه عنه السيوطي مذهب سيبويه في تركيبها وفضَّله على مذهب الخليل بقوله : ( قيل إنَّ مهما أصلُها مَهْ التي بمعنى اكفُفْ ، ضُمَّتْ إليها ما فتركَّبا فصارا كلمة واحدة وحدَثَ فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ، ولهذا نظائر كثيرة ، فإذا ذكرت نظائر هذا القول ، كان أَوْلَى من قول الخليل : إنَّ أَصلها ما الشرطية ضُمَّتْ إليها ما الزائدة )[1] وهذا التأييد لمذهب سيبويه قابلَهُ تضعيفُ من ابن عصفور حيث لم يرتضه وأبطله بقوله : ( ومن قال : إنَّ مَهْ مع ( ما ) كالشيء الواحد ، فيقال له لايُدَّعى التركيبُ إلَّا بدليل ، ولا دليلَ على ذلك )[2] .

والحقيقة أَنَّ الدليلَ على التركيب قائم في مهما ، وذلك لأنَّ التركيب كما وضَّحه ابنُ جني هو أَنَّ ( الشيئين إذا خُلِطَا حَدَثَ لهما حُكْمٌ ومعنى لم يكن لهما قبلَ أَنْ يمتزجا )[3] ، وكما بيَّنه في موضع آخر بقوله إن ( الحرفينَ يحدُثُ لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد )[4] ، ومعنى ذلك أَنَّ ادَّعاءَ التركيب في مهما جائز لتحقق المعنى والحكم الجديدين فيها بعد تركيبها من مَهْ وما على القولين ، ذلك أنَّها بعد التركيب أَفادت الشرطَ والجزاءَ بجملتها ، مع تفرُّدِ الخليل عن سيبويه بكون معنى الشرط فيها مؤكداً أَيضا ، لذا فإن ما قاله ابنُ عصفور لاَ يرِدُ عليهما ، ولكن يمكنُ أَن يُقَالَ : إنَّ الكلمةَ إذا احتملت الوجهين ، التركيب وعدمه ، فالأَولى اللجوءُ إلى الأَصل وهو الإفراد والبساطة ـ كما ذكرنا من قبل ـ .

وعلى أَيَّة حال فإن رأي سيبويه لم يشتهر اشتهارَ رأي الخليل فلم يتبنَّه النحويون ولم يعضدوه بمثل ما عضدوا به رأيَ الخليل ، بل إنَّ الفارسي أَشارَ صراحةً بعد إيراده للرأيين إلى أَنَّ رأيَ الخليل عنده أَقوى[5] ، واكتفى بعضهم

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢١٣ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٦ .
(٣) سر صناعة الأعراب ٣٠٥ .
(٤) المرجع السابق ٣٠٥ ( بتصرف ) .
(٥) البغداديات ٣١٣ .

بذكره من غير أي تعليق عليه[1] ، وأهمله بعضهم فلم يذكره ألبته )[2] .

**الثالث** : ويُعْزَى للفراء[3] ، وقد انفرد بذكره التبريزي في شرح القصائد العشر حيث قال : ( كان في مهما[4] ما ، فحذفت العرب الألفَ منها ، وجعلت الهاءَ خلفاً منها ، ثم وصلَتْ بما فدلَّت على المعنى ، وصارت هي كأنها صلة لِما وهي في الأصل اسم ، وكذلك مَهْمَنْ ، قال الشاعر :

**أَمَاويَّ مَهْمَنْ يستمِعْ في صديقهِ أَقَاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يندمِ**[5]

ويبدو من هذا النص أَنَّ الفراءَ قد نظر في رأيي ( الخليل وسيبويه ) السابقين واستخلص منهما هذا الرأي ، وإذا كان الأَمرُ كذلك ، فهو سيتفق مع أحدهما من جهة ، وسيختلف مع الآخر من جهة ثانية ، لذا نراه متفقاً مع الخليل في كون هاءِ مَهْ قد أُبدلَتْ من أَلف ما الأولى ، ومع سيبويه في كون معنى الشرط قد حَصَلَ بعد التركيب ، ومخالفاً للخليل في الغاية من التركيب ، ذلك أَنَّ التركيبَ عند الخليل غايته توكيد معنى الشرط الحاصل من ما الأُولَى ، في حين أَنَّ غايةَ التركيب عند الفراء هي حصول معنى الشرط بعد التركيب يتضح ذلك من قوله ( ثم وصلت بما فدلَّتْ على المعنى ) .

أَمَّا مخالفته لسيبويه فتتمثل في أَنَّ سيبويه قد ذهب إلى أَنَّ مَهْ كلمة برأسها في حين أَنَّ الفراءَ قد نصَّ على أَنَّ هاءَ مَهْ منقلبة عن أَلف ما كما هو الحال عند الخليل ، والمهم أَنَّ هذا الرأيَ لم يذكره أَحد من النحويين الخالفين سوى ما أشار إليه ابن مالك بقول : ( ومَذْهَبُ الكوفيين أَنَّ أَصلها مَهْ بمعنى اكفف زِيدَتْ عليها

---

(١) البيان لابن الأنباري ٣٧١/١ ، والمساعد لابن عقيل ١٣٧/٣ .
(٢) انظر التبصرة للصيمري ٤١٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح التصريح للأزهري ٢٤٨/٢ .
(٣) لم أقف على هذا الرأي في كتابه معاني القرآن .
(٤) مراده كان الأصل في مهما .
(٥) شرح القصائد العشر ، ٧٨ .

ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن )[1] ، وقد نقل الأُشموني نصَّ ابنِ مالك وأضاف قائلاً ( وأجازه سيبويه )[2] فلعل قولَ ابنِ مالك ( ومَذْهَبُ الكوفيين ) أراد منه رأيَ الفراء هذا ، خاصةً أَننا لم نجد أَحداً من الكوفيين غيرَ الفراء له رأي في تركيب مهما ، غير أَنَّ تتمةَ نصِّ ابن مالك يدلُّ على اضطراب وقعَ فيه ابن مالك ـ إذا كان مراده من مذهب الكوفيين هو مذهب الفراء ـ ويتمثل هذا الاضرابُ في قوله إن ( أَصلَها مَهْ بمعنى اكفف ) وقد علمنا من قبلُ ، بأَنَّ هذا مذهبُ سيبويه ، وليس بمذهبٍ للفراء كما هو واضح من نصِّه السالف ، ولعلَّ ابنَ مالك قد نظر إلى قول الفراء ( وكذلك مَهْمَنْ ) فاستدل من هذا التنظير أَنَّ مهما عند الفراء مركبة من مَهْ بمعنى الكف والزجر وما كما هو الحال في مَهْمَنْ ـ غير أَنَّ الاستدلال ليس صحيحاً ـ إنْ كان ابنُ مالك مستنتجاً إياه ـ لأَنَّ نصَّ الفراء السالف يفيد أَنَّ هاءَ مَهْ مبدلَةٌ من أَلفِ ما ، بمعنى آخر أَنّه موافقٌ للخليل كما ذكرنا ، أي أَنَّ مَهْمَنْ ، مركبة من ( مَنْ ومَنْ ) وأَنَّ نونَ الأُولى قلبت هاءً لذا فليست مَهْ في مَهْمَنْ كلمة برأسها[3] ، كما يوحي بذلك قولُ ابنِ مالك في نصه حين تحدث عن مهما ، وقولُ ابنِ مالك يفيد من جهة ثانية أَنَّ الفراءَ موافقٌ لسيبويه ، وللزجاج اللذين ذهبا إلى أَنَّ مَهْ كلمة برأسها بمعنى انكفف ، ومعلوم لدينا أَنَّ هناك فرقاً بين الرأيين يتمثَّلُ في أَنَّ سيبويه في مذهبه التركيبي قد سلَبَ من مَهْ معناها ، في حين أَنَّ الزجاجَ أَبقى لها معناها كما سيمر معنا ـ بعبارة أُخرى أَنَّ الفراء مخالف للزجاج مطلقاً ، وموافق لسيبويه في مذهبه مطلقاً إلَّا في التغيير الذي حصل لما الأُولى ، فهو موافق فيه للخليل كما ذكرنا .

ونخلص من ذلك إلى أَنَّ ابنَ مالك لو قال : ومذهب سيبويه . . إلخ لكان عينَ الصواب وأَنَّ الأُشموني لو قال : ( وأَجازه الفراء ) لكان قريباً من

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢١ .

(٢) شرح الأشموني ٣/١٢ .

(٣) انظر الصفحة ٢٧ من هذا البحث لتقف على ما قيل حول مهمن .

الصواب ، لأنه موافق لسيبويه تماما ، سوى ما ذكرناه حول أصل مَهْ عنده أضف إلى ذلك كله ، أَنَّ عبارة الأُشموني تدلُّ على أَنَّ سيبويه مسبوقٌ بهذا الرأي في حين أننا قد رأينا أَنَّ سيبويه هو صاحبُ هذا الرأي لا غير ، والمهم - أخيراً - أَنَّ رأيَ الفراء هذا لم يُكْتَبْ له الذيوع والانتشار كما هو حال المذاهب الأخرى ، غير أَنَّ رأيه الذي حَمَلَ في طياته لفظةَ مَهْمَنْ قد أَفادنا لكونه يثبت لفظة مَهْمَنْ تلك التي سنتحدث عنها فيما بعد . .

**الرابع** : ويُعْزَى إلى الزجاج[1] ، إِذْ ذهب إلى أَنَّ مهما مركبةٌ من مَهْ بمعنى اكفف وما الشرطية ، وقد أَشار إليه ، وإلى رأي الخليل حين عرض لقوله تعالى : ( مهما

---

(١) نسبنا هذا الرأيَ إلى الزجاج تبعاً لبعض النحويين الذين نسبوه إليه كالنحاس في شرحه للقصائد التسع ١٢٨ ، في حين أنَّ الزجاج لم ينسبه لنفسه في كتابه هذا وذلك واضح من النص المذكور ويظهر من تعليقه على هذين الرأيين أيضاً - مع ما في هذا التعليق من تناقض يظهر للمتأمل - أَنه يردُّ الرأيين ، ثم إنَّ تصديره لهذا الرأي بقوله ( وقالوا ) يدل على أَنَّ هذا الرأيَ ليس له بل لجماعة غيره متقدمة عليه ، فيبدو أنَّ سبب نسبته إليه هو كونه أَولَ من ذكر هذا الرأيَ ويحتمل أَن يكون الزجاج قد عدل عن رأيه الذي سجله هنا ، وارتضى هذا الرأي المنسوب إليه في كتاب آخر له لم يصل إلينا بَعْدُ ، ولعل مما يدل على أَنَّ هذا الرأي قد نُسِبَ إلى الزجاج انتساباً وأنه لنحويين متقدمين عليه ، أَنَّ أكثر النحويين الخالفين له قد صدَّروا هذا الرأي بعبارات لا تدلُّ على أنه صاحب هذا الرأي بله نِسْبَتِهِ إليه فصدَّره مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٧ ، وكذلك ابن الأنباري في بيانه ١/٣٧٢ بلفظ ( وقيل ) في حين أَنَّ الزمخشريَّ في كشافه ٢/١١٥ ، ابتدأه بقوله : ومن الناس من زعم ، أما ابن يعيش فقال : وقال قوم ، أَمَّا النحويون الذين أَتَوا بعد هذا الرعيل فقد اضطربوا في هذه النسبة ، فنصّ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٢٥٣ ، على اسم الزجاج بقوله : وقال الزجاج ، وأَورد ابن الناظم هذا الرأي في شرح التسهيل ٢/١٠١٩ ، بقوله ( وقال سيبويه ، وقد يجوز أن تكون مَهْ كإِذْ ضُمَّ إليها ما وإلى ذلك ذهب الزجاج ) ولعل ابن الناظم قد اطلع على ما ذكره الزجاج في معانيه واستخلص منه أَنَّ الزجاج رافض للمذهبين ، لذا فهو يختار مذهب سيبويه ، غير أننا ذكرنا من قبلُ بأَنَّ هناك فرقاً بين الرأيين ، ونسب ابن عقيل في المساعد ٣/١٣٧ ، هذا الرأيَ إلى الأخفش والزجاج والبغداديين ، ولعل سبب نسبته للأخفش ماوُجِدَ في نوادر أبي زيد في ٦٣ ، تعليقاً على قول الشاعر : ( مهما لي الليلة « البيت » ) حيث قيل ( قال أَبو الحسن قوله ( مهما لي ) ما الثانية زائدة للتوكيد وهي غير لازمة كما تلزم في الجزاء إذا قلت مهما تَصَنَعْ أَصَنَعْ . . إلخ ، وواضح أن أبا الحسن هنا مؤيد لرأي الخليل في تركيبها ، وليس ثمة =

تأتِنَا بهِ من آيةٍ لتسحرَنَا بها فَمَا نحنُ لَكَ بمؤمِنين )[1] ، فقال بعد عرضه لمذهب الخليل ( وقالوا : جائزٌ أن تكون مَهْ بمعنى الكف كما تقول مَهْ أي اكفف وتكون ما الثانية للشرط والجزاء ، كأنهم قالوا ـ والله أعلم ـ اكفُفْ ما تأتنا به من آية ) وأضاف قائلاً : « والتفسيرُ الأول هو الكلام وعليه استعمالُ الناس ، وهذا ليس فيها فيه من التفسير شيء ، لأنه يَخلُّ اختلافُ هذين التفسيرين بمعنى الكلام »[2] ، وعلّق ابن يعيش على هذا الرأي بقوله : « فاللفظُ على هذا لم يدخله تغيير لكنَّه مركَّب من كلمتين بقيتا على لفظهما »[3] .

ويتضح من كلام ابن يعيش أنَّ الزجاجَ لم يراع الأصلَ المُعْتَبَرَ عندهم في التركيب فذهب إلى أنَّ مهما مركبة من مَهْ بمعنى انكفف وما الشرطية ، ويُبْقي معنى الكف في مَهْ ويجعل الشرط مقصوراً في ( ما ) فقط ، ولا شك أنَّ هذا المذهبَ

---

= صلةٌ بين ما ذكره ورأي الزجاج ألبته ، ونصَّ السيوطي في همعه ، ٢ /٥٨ ، على الأخفش والزجاج من غير ذكر للبغداديين ، وقد وجدت محقق كتاب شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس قد وقع في مثل هذا الاضطراب إذْ ذكرَ في ١ /١٢٨ ، في الهامش رقم ٢٧٣ ، تعليقاً على رأي الزجاج نصه ( الرأي لسيبويه ثم أورد نص سيبويه ) ومن ذلك كله ، أحسب أنَّ هذا الرأي إمّا أن يكون لنحويين متقدمين على الزجاج ونسب إليه لكونه أول من ذكره ، أو أنَّ هذا الرأي قد سجله في كتاب آخر لم يصل إلينا .

أمّا سبب الاضطراب بين الزجاج وسيبويه فلا يُستبعَدُ أن يكون الفرق الدقيق بين الرأيين سبباً في ذلك ، وقد سجل ابن المنيِّر نوعاً من هذا الاضطراب الذي يشعرنا بأنه كان نتيجةً لاختلاف فهم مراد سيبويه ، كما يدلنا من جانب آخر أن قضية الاضطراب في نسبة هذه الآراء إلى أصحابها قضية قديمة ، قال ابن المنيِّر بعد عرضه لرأي سيبويه ( وهذا الذي فهمه ابن طاهر وتبعه فيه تلميذه ابن خروف ، وعزا ابنُ خروف هذا المذهبَ إلى سيبويه ، وردَّ قول ابن بابشاذ أنَّ هذا المذهب للخليل خاصة وقد تواطأ ابنُ بابشاذ والزمخشري على نفي هذا المذهب عن سيبويه وإعزائه إلى غيره ( الكشاف ـ الحاشية ٢ /١١٤ ) وقد جرينا في بحثنا هذا على نسبته للزجاج ولا شك أنَّ نشر كتب التراث سيزيل هذا الاضطراب فيوفّي كلَّ امريء حقه .

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ /٣٦٩ .
(٣) شرح المفصل ٧ / ٤٣ .

مخالفٌ لمذهب البصريين في التركيب عندهم ، ذلك الذي وضحهُ ابنُ الأنباري بقوله : ( وكلُّ حرفين رُكِّبَ أحدهما في الآخر فإنه يبطلُ حُكْمُ كلٍّ واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدثُ لهما بالتركيب حكمٌ آخر ، وصار هذا بمنزلة الأَدوية المركبة من أَشياء مختلفة ، فإنه يبطلُ حكمُ كلٍّ واحد منها عمَّا كان عليه في حالة الإفراد ويحدثُ لها بالتركيب حكمٌ آخر )[1] ، وكان يُستحسَنُ من الزجاج أو ممن تبعه من النحويين أَنْ يكشفوا لنا عن حقيقة هذا المذهب التركيبي المخالف لقاعدة التركيب ، ويبدو لي أَنَّ ثمة رأياً آخر في التركيب مخالفاً لما ذهب إليه جمهور البصريين فيه نستخلصه مما أَورده ابن الأنباري حين تحدَّثَ عن العامل في الاستثناء ، إذ ذكر أَنَّ الفراء قد اعتبر ( إلَّا ) مركبةً من ( إنَّ ) و ( لا ) وأَنَّ ( إنَّ ) قد خُففتْ ، وأُدغمَتْ في ( لا ) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وكان يزعم كما يقول ابن الأَنباري أَنَّ كلَّ واحد من الحرفين باقٍ على أَصلِهِ وعملِهِ بعد التركيب ، كما كان قبل التركيب[2] ، وقد ردَّ ذلك ابنُ الأَنباري بقوله : ( هو مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلَّا بوحي وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل )[3] ، ولا يستبعد أَنْ يكون الزجاج قد تأَثَّر بالفراء في فهمه لمصطلح التركيب[4] ، فأَجاز تركيب مهما بناءً على هذا الفهم الذي طرحه الفراء في تركيب إلَّا ، ولعل هذا الاتجاه الذي سلكه الزجاج في فهمه للتركيب جعل النحويين الخالفين يفنِّدون رأْيه ، فأَوردوا لذلك عدداً من الأَدلة تضعفه من جهة ، وتقوِّي مذهب الخليل من جهة ثانية ، فذهب الفارسي بعد عرضه لرأي الزجاج إلى القول : إنَّ ( هذا يلزم قائله أَنْ يكون كلُّ موضع جاء فيه

---

(١) الإنصاف ١/٢٦٤ .

(٢) المرجع السابق ١/٢٦١ ـ ٢٦٤ .

(٣) المرجع السابق ١/٢٦٤ .

(٤) العجيب أَن الفراء في مذهبه لتركيب مهما نصَّ على أَنه قد حصل لها بالتركيب معنى آخر في حين أَنه في إلَّا الاستثنائية لا يدَّعي ذلك فلعل له رأيين في ظاهرة التركيب بوجه عام .

مهما ، أُريدَ فيه الكَفُّ والأمر بالإمساك ، وليس عندي أَنَّ الغرضَ في الاستعمال هذا ألا ترى أَنَّ قوله[1] :

فمهما تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعطِكُم ومَهْمَا تَشَأْ منه فَزَارةُ تَمْنَعَا

الذي يسبق منه إلى أفئدة السامعين وأفهامهم أَنَّ كلَّ شيء شاءت منه أعطت ، وكلَّ شيء شاءت منعَتْ ، وما أَحسب القائل[2] :

وأنَّك مهما تَأْمُرِي القلبَ يَفْعَلِ

أَراد وأنَّك اكففي ما تَأْمري القلب يفعل )[3] .

ولا شك أَنَّ عَرْضَ أبي علي مذهبَ الزجاج في تركيبه لـمَهْمَا على الاستعمال اللغوي مع تبيين فساده ، قد استند فيه أبو علي على الفهم البصري لمصطلح التركيب ، بمعنى آخر أَنَّ الجهةَ منفكَّةٌ بين الفارسي والزجاج ، فكلٌّ له فهمُه في التركيب ، لذا فإنَّ هذا التضعيفَ ضعيفٌ فيما أَحسب ، لأنه يمكنُ أَنْ يُقَالَ إن الكَفَّ في بيت امريء القيس متجه إلى التدلُّل والتمنُّعِ اللذين تحدَّث عنهما امرؤ القيس قبل هذا البيت فيكون المعنى وأَنك ـ كفِّي عن هذا التدلل والتمنع ـ ما تأمري القلبَ يفعل لأَنه مطيع لك[4] ، فتكون جملة ( انكففي ) اعتراضية ومِثْلُ ذلك يمكن أَنْ يقالَ في البيت الثاني ، المتعلِّقِ بقبيلة فزارة ، ذلك أَنَّ المَقَامَ مَقَامُ فَخْرٍ وتَفَاخر ، وكأَنَّ الشاعرَ يردُّ على المفتخر فيقول له : انكفف ماتشأْ منه فزارةُ تعطكم ، ولا شك أَنَّ المعنى ـ فيما أَحسب ـ لا يفسد على هذا التقدير كما ادعى الفارسي ، أَضف إلى ذلك أَنَّ الرضيَّ بعد عرضه لرأي الخليل وتقويته دَلَف إلى رأْي الزجاج فاستبعده بناء على مفهوم التركيب عند البصريين ، لكنه قَبِلَ به

---

(١) نسبه سيبويه لعوف ابن الخرع ٣/٥١٥ ، وانظر تخريجه في هامش ٣١٤ ، من كتاب البغداديات للفارسي .

(٢) البيت لامريء القيس وصدره : (أغرَّك مني أَنَّ حُبَّكِ قاتلي) .

(٣) البغداديات للفارسي ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٤) شرح القصائد العشر للتبريزي ٧٩ .

على بُعْدٍ أَيضاً ، إِذِ اعتبرَ أَنَّ هناك سؤالاً مقدَّراً ، وكأَنَّ مهما مع فعل الشرط وجوابه ، جوابٌ لهذا السؤال قال : ( وفيه بعدٌ إِذْ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلّا على بُعْدٍ ، وهو أَنْ يقالَ في مهما تفعلْ أَفعلْ ، إنه رَدٌّ على كلام مقدَّرٍ كأَنه قال لك قائل : أَنت لا تقدِرُ على ما أَفعل فقلت : مهما تفعَلْ أَفعلْ ) وأَضاف مقوياً رأي الزجاج قائلاً ( ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مَهْمَنْ بمعنى مَنْ كما في قوله : أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ . . ( البيت ) لكان مقوياً لمذهب الزجاج )[1] ، إذن يمكن القول بأَنَّ مهما بمفهوم التركيب عند الزجاج يستقيم المعنى معها في كلِّ تركيب تَرِدُ فيه إذا اعتبرنا أَنها واقعةٌ مع معموليها جوابا لسؤالٍ مقدَّر ، ومسأَلة التقدير في القضايا النحوية مسأَلةٌ مستساغة شائعة ، ولم يكتف الفارسي برده المذكور ، بل أَورد دليلاً آخر مضعِّفاً به رأي الزجاج حيث قال فيما نقله عنه البغدادي ( ومَنْ قال مهما هي مَهْ ما غيرُ مغيَّرةٍ ، فإِنْ كان يريدُ أَنَّها مَهْ التي للأمر فليس يخلو من أَنْ يجزم بها ، أَو لا يجزم ، فإِنْ كان يجزم فإنما قال مَهْ ثم استأَنفَ فقال ما تَفْعَلْ أَفعَلْ ، لم يجز ، أَلا ترى أَنَّ قوله :

وأَنـكَ مَهْـمَا تأمـري القلبَ يَفْعَـلِ

ليس يريد وأَنك اكففي ما تأمري القلبَ يفعل ، وإنْ كان لا يجزم الفعلَ بها كأَنَّه قال : اكفُفْ افعَلْ لم يكن لذكر فعلِ الشرط وجهٌ ، وإن كان لا يريد الأَمر بها ولكنها حرف يوافق التي للأمر في اللفظ ويخالفه في المعنى فيكون حرفاً للشرط يجزم بمنزلة إنْ جاز ذلك )[2] .

وقول أَبي علي ( فليس يخلو من أَن يجزمَ أَو لا يجزم ) لا يَرِدُ ـ فيما أَحسب ـ منه شيء على الزجاج ، لأَنَّ الكفَّ في مفهومه كما ذكرنا سابقاً يمكن أَن يكون

(١) انظر شرح الكافية ٢/٢٥٣ .
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٣/٦٣١ـ٦٣٢ .

متجهاً إلى كلام سابق مذكور أو مقدر ، وليس الكفُّ متجهاً إلى فعل الشرط وهنا نلحظ أيضاً أنَّ الجهةَ منفكة بين مفهوم الزجاج للتركيب ومفهوم البصريين له ومنهم أبو علي ، وأمَّا قولهُ : بأنها حرف يوافق التي للأمر . . . إلخ وتجويزه ذلك ، فهذا بعيد ـ فيما أحسب ـ لأنَّ الزجاجَ قد قرَّرَ بأنَّ مَهْ للكف والزجر ، أي أنها اسم فعل لفظاً ومعنى ، وما ذكره أبو علي من ردود ردَّدها ابن عصفور[1] وهو بصدد ردِّه على مدعي تركيبها ، فَيَرِدُ عليه ما وَرَدَ على أبي علي هنا على حدٍّ سواء .

ومهما يكن من أمر هذه الردود المضعِّفة لرأي الزجاج ، فإنَّ هناك دليلين قد يقويان مذهبه :

**أولهما** : قد أشار إليه الرضي بقوله : ( ولو ثبتَ ما حكى الكوفيون عن العرب مَهْمَنْ بمعنى ( مَنْ ) كما في قوله : أَمَاويَّ ( البيت ) لكان مذهباً مقوياً لمذهب الزجاج )[2] ، ويبدو أنَّ هذه اللفظةَ ثابتةٌ في كلامهم لما يأتي :

( أ ) أنَّ راويها ( الفراء )[3] سامعُ لغةٍ حافظٌ ثقة ، ورعٌ متدين ، وهو أحد القراء[4] ، وليس ثمة سبب يدعوه إلى افتعالها ، وكونها لم تقع إلى البصريين لا يعني عدمَ ثباتها .

( ب ) أنَّ بعض اللغويين والنحويين قد ذكروها أيضاً بعبارات تقريرية ليس فيها شك أو تضعيف فقد ذكر مكي ما نصه ( وحكى ابن الأنباري مَهْمَنْ يُكرمْني أُكرمْهُ وقال الأصل ( مَنْ مَنْ ) يُكرمْني ، مَنْ الثانية توكيد بمنزلة ( ما ) فأبدل من نون مَنْ الأُولى هاءً كما أبدلوا من ألف ( ما ) الأولى في مهما هاءً وذلك لمؤاخاة ( ما ) ( مَنْ ) في أشياء وإنْ افترقا في شيء واحد ، فكُرِهَ اجتماعُ ( مَنْ )

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٩٦/٢ .
(٢) شرح الكافية ٢٥٣/٢ .
(٣) شرح القصائد العشر للتبريزي ٧٨ .
(٤) انظر لذلك البحر المحيط لأبي حيان ٣٠٤/٥ ، وغاية النهاية لابن الجزري ٣٧٢/٢ ، والمزهر للسيوطي ٤١٠/٢ .

مرتين كما كُرِه ذلك في ما )[1] ، وحكاها الأزهري مُورِداً البيتَ الذي وردت فيه ، منسوباً إلى الفراء[2] ، كما عرض ابنُ عصفور لها فقال : وأما قوله ( البيت ) فإنه أدخل مَهْ على مَنْ الشرطية )[3] ، وذكرها ابن يعيش أيضاً مشيراً إلى أنها مقوية لمذهب الزجاج بقوله : ( ويؤيِّدُ الثانيَ قول الشاعر ( البيت ) فركَّب مَهْ مع مَنْ كما ركَّبتَها مع ما فاعرفه )[4] ، ونقل البغدادي في خزانته عن الأزهري قوله : إن ( مَهْمَنْ استفهام وأصلُها مَنْ مَنْ فأُبدلت النونُ هاءً )[5] ، وأحسب أنَّ البيتَ المرويَّ رَدٌّ على زاعم ذلك ، لأنَّ معنى البيت لا يحتمل الاستفهام ثم أينَ الأداة التي جزمتْ فِعْلَ الشرط ( يستمِعْ ) وجوابه ( يندم ) ؟

وأحسب أنه لو كان حولَ هذه اللفظة شك ، لما تردَّدَ النحويون الخالفون للفراء من إزالته وبيانِ أنها منتحلة .

ويبدو من هذه النصوص جميعاً أنَّ ثمة خلافاً واتفاقاً بين الذين ذكروها أمّا الاتفاقُ فإجماعهم على أنها مركبة ، وأمَّا الخلاف ، فكائن حول مفرديها قبل التركيب ، فهي عند ابن الأنباري مركَّبة من ( مَنْ مَنْ ) فقلبت نونُ الأُولى هاء استكراهاً لاجتماع مِثْلَين ، ومعنى ذلك أنَّ حالَها كحال مهما عند الخليل في حين أنَّ ابنَ عصفور وابنَ يعيش والرضيَّ ، رَأَوا أنها مركبةٌ من ( مَهْ ) بمعنى الكف والزجر ، و ( مَنْ ) فحالُها مثلُ حال مهما عند الزجاج ، ويبدو أنَّ ابنَ الأنباري أراد من تقديره أنْ لا يخرجَ عمَّا قرره الخليل ، وأنْ لا يَرِدَ عليه ما وردَ على الزجاج من تضعيف ، أمَّا مَنْ زعم أنها استفهاميةٌ ، فأحسَبُ أنه ليس بشيء ، سوى أنه

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١ .

(٢) تهذيب اللغة مادة مه وانظر لسان العرب لابن منظور مادة مه .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٦٩١/٢ .

(٤) شرح المفصل ٨/٤ ( مع الهامش ) وانظر خزانة الأدب للبغدادي ٦٣١/٣ ، فقد قرر البغدادي أنَّ هذا البيت شبيه بشعر حاتم لكنه لم يقف عليه منسوباً إليه . .

(٥) خزانة الأدب ٦٣١/٣ ، ولم أقف على هذا الرأي في تهذيب اللغة للأزهري مادة مه بل نقل عن ابن الانباري أن أصلها ( مَنْ مَنْ ) من غير نصٍّ على أنها للاستفهام .

أراد أن لا يكونَ ذلك حجةً يتقوَّى بها مذهبُ الزجاج ، وإجماع النحويين الذين ذكروها على كونها شرطيةً مضعفٌ لزاعم الاستفهامية فيها مع ما ذكرناه من قبلُ أيضا .

والمهم أَنَّ مَهْمَنْ عند أكثر ذاكريها أَداةٌ شرطيةٌ وقد جزمَتْ في البيت فعلَ الشرط ( يستَمِعْ ) وجوابَه ( يَنْدَمِ ) ولا شك أَنَّ إثبات هذه اللفظة يدلُّ على أن اللفظتين قد تكونان من منشأ واحد ، إذ يحتمل أَنْ تكونَ نونُ مَهْمَنْ قد انقلبت أَلفا ، في حال الوقف ثم أُجرى الوصل مُجْرَى الوقف ، ولعلَّ مما يتقوى به هذا المذهب أَنَّ القائلين ببساطة مهما قد قالوا : إنَّ وزنها فَعْلَى ، والألف للتأنيث ، أو للإلحاق وقد زال التنوين عنها للبناء[1] ، فعلى اعتبار أنها مزيدةٌ للإلحاق وأَنَّ التنوين كان موجوداً بها فلا يستبعد أَن تكونَ نون مَهْمَنْ هو ذلك التنوين الذي كان لها في الأصل ، بمعنى آخر أَنَّ مَهْمَنْ هي الصورة الأُولى للكلمة ، وأَنَّ هذه النونَ قد عُوملَتْ معاملةَ نون التوكيد الخفيفة ، أَو معاملة الاسم المنصوب المنون[2] في حال الوقف ، فقلبت أَلفاً على حد قوله تعالى ( لَنَسْفَعَاً )[3] وقولنا : رأيت زيداً موقوفاً على زيد ،ثم أجري الوصل مُجْرَى الوقف فصارت مَهْمَا ، ومعنى ذلك أن اللفظتين تنتميان إلى أصل واحد ، ويحتمل أَن تكون المسألة معكوسةً فتكون نون مَهْمَنْ منقلبة عن أَلف ( ما ) يؤنسنا في ذلك أَنَّ الفراء قد ذهب إلى أَنَّ نون ( لَنْ ) مبدلةٌ من أَلف ( لا )[4] ونُقِلَ عن الكوفيين أيضاً أَنَّ إِذَنْ اسم وأَنَّ أصلَ نونها أَلف إذا[5] ، يقوي ذلك أَنَّ الدكتور إبراهيم السامرائي قد قرر في

---

(1) المساعد لابن عقيل ٣/١٣٧ .

(2) انظر أوجه الشبه والاختلاف بين النون والتنوين في الكتاب لسيبويه ٣/٥٢١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٢ ، تحقيق حسن هنداوي والإنصاف ٢/٦٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٢ - ٣٥ .

(3) الآية ١٥ من سورة العلق .

(4) حاشية الصبان ٣/٢٧٨ .

(5) حاشية الصبان ٣/٢٩٠ .

بحث له عن التنوين أَنَّ التنوينَ قد لحق بطائفة من الأَدوات لفظاً وخطاً فأَضاف إليها معاني جديدة ومنها ما الموصولة التي أَصبحت مَنْ وقُيِّدت بالعاقل وإذا التي أَفادها التنوين شيئا آخر فصارت إذاً أَو إذَنْ ومن هذه الأدوات ( لا ) التي أَصبحت مع النون ( لن ) وقُيِّدت بمعنى خاص وهو كونها لنفي المستقبل )[1] ، فلعلَّ نونَ مَهْمَنْ قد نتجَ عن تنوين أَلف ( ما )[2] فجعلتها مختصةً بعموم مَنْ يعقلُ بعد أَن كانت مفيدةً لعموم من لا يعقل ، وذلك لأَنَّ أَصلها مهما ، ومهما كما قالوا بمنزلة ( ما ) الدالة على عموم ما لا يعقل ، وعلى ضوء هذين الاحتمالين يمكننا القول إنه لا يستبعَدُ أَن يكونَ أَصل مهما مَهْمَنْ أَو بالعكس[3] ، على النحو الذي شرحناه وعلى أَية حال فإنَّ إثبات هذه اللفظة وكونها مركبة من مَهْ بمعنى الكف والزجر و ( مَنْ ) الشرطية ، هو تأييد لمذهب الزجاج ، لأَنهم إذا أَجازوا هذه فمن بابٍ أَوْلَى إجازة تلك ، مع خروج اللفظتين في تركيبهما عن مبدأ التركيب عند جمهور البصريين كما أَوضحنا من قبل .

**ثانيها** : أَنَّ النحويين قد منعوا دخولَ حرف الجر على مهما ، كما منعوا أَنْ تقعَ مضافةً إلى ما بعدها ، وأَجازوا ذلك في أَخواتها قال ابن عقيل : وهذه الأربعة وهي : مَنْ وما ومهما وأَي أسماء تكون مبتدأةً ومفعولةً ومجرورة بالحرف وبالإضافة إلَّا مَهْمَا فلا تُجَرُّ بحرفٍ ولا إضافة )[4] ، وردَّ على ابنِ عصفورٍ زعمَهُ في جواز

(١) فقه اللغة المقارن ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٢) المرجع السابق ٧١ ( الهامش ) .

(٣) ولعل هذه الكلمة قد تكونت من ثلاثة عناصر إشارية أولها الهاء مشاراً بها إلى الكف والزجر ثم دخلت عليها الميم الأولى و ( ما ) توكيداً لهذا المعنى ، ومجيء الحروف الثلاثة عناصر إشارية قرره المختصون باللغات السامية .

انظر ـ لتقف على أن هذه الحروف الثلاثة يمكن أن تكون عناصر إشارية ـ فقه اللغات السامية لبروكلمان ٨٩ ، والتطور النحوي لبرجشتراسر ٨٥ ـ ٨٦ ، ودراسات في فقه اللغة للسيد يعقوب بكر ٤٨ ـ ٥٤ ، وأسماء الأفعال للدكتور محمد جبر ٩٠ ـ ١٠٩ .

(٤) المساعد ١٣٣/٣ ، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٥٨/٢ ، وشرح الاشموني ١٢/٤ .

دخولِ حرف الجر عليها فقال : ( ووقعَ في كلام ابن عصفور[1] أَنَّ العربَ تقول : بِمَهْمَا تمُرُرْ أمررْ به ، وهو غَلَطٌ منه فنصُّ الناسِ على خلافه ، فلا يُقَالُ ما ذُكِرَ ونحوه ، ولا يُضَافُ إليها نحو جهةَ مَهْمَا تقصُدْ أَقصدْ )[2] ، والنحويون حين منعوا وقوعَ مهما مضافةً أو مجرورةً بحرف جر ، وأَجازوا ذلك مع غيرها ، لم يبيِّنوا لنا علَّةَ ذلك ، وأَحسب أَنَّه السماع لا غير ، غيرَ أَنه لا يستبعد أَنَّ العربَ جعلت مهما كذلك ، لأَنهم عاملوها معاملة أَسماء الأَفعال ، وقد قرَّرَ النحويون أَنَّ أَسماء الأَفعال لا تكون مجرورة[3] ، ومعنى ذلك أَنَّ مذهب الزجاج في كون مَهْ بعد تركيبها قد بقيَ لها معنى الكف ، له ما يؤيده في الاستعمال اللغوي كما هو الحال هنا .

وهذان الدليلان المقويان لمذهب الزجاج ـ إذا صحَّا ـ هما مردودان ـ كما ذكرنا ـ بأَنَّ مسأَلة التركيب خروجٌ عن الأَصل المقرَّرِ عندهم ، ولعل كثرة طُرُقِهم التي سلكوها في النظر إلى تركيب مهما ، وما نتجَ عنه من تنازع في الآراء حولها دفَعَ عدداً من النحويين إلى التمسك بالأَصل ، لأَنَّ الأَصلَ لا يلزمه دليل ، وهم حينئذ في مَأْمَنٍ من الردود فاتجهوا نحو :

---

(١) لم أَذكر نصَّ ابن عصفور ابتداءً لأَن في نصه تحريفاً لم يتفطن إليه ـ فيما أحسب ـ الأخ المحقق قال ابن عصفور ( وإن قال إن الجازم ما فباطل ، لأَن العربَ تقول : مهما تمُرُرْ أَمرُرْ به ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم بشيء فدلَّ على بطلان قوله ) وذكر المحقق أَنَّ في نسخة ( ح ) ونسخة ( ر ) الجر والمجرور وهو تحريف ) والحقيقة أَنَّ ما أُثبت في ( ح ) و ( ر ) هو الصواب وأَن العبارةَ المثبَتَةَ في المتن محرَّفةٌ ، وصوابها : ( بمهما تمُرُرْ أَمرُرْ به فلا تفصل بين حرف الجر والمجرور بشيء ) وذلك لأَنَّ مرادَ ابن عصفور هو أَنَّ الجازم لو كان ما الثانية ـ كما هو رأي الزجاج ـ لوقع الفصل بين حرف الجر ومعموله وهو ما الشرطية بـ ( مَهْ ) والأَصل عدم الفصل بين العامل والمعمول ، أَمَّا إذا أُخذ النصُّ على ما هو مُثبَتٌ في المتن فلا يكون ذلك حجةً أو دليلاً على إبطال مذهب الزجاج وهو ما يريده ابن عصفور . انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٩٦ .

(٢) المساعد ٣/١٣٤ .

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٢/١٠٥ ، وحاشية الصبان ٣/١٩٤ .

القسم الثاني : المواجه لمذهب التركيب وهو كونها بسيطةً مفردةً قال ابن الأنباري مشيراً إلى ذلك في بيانه ( والثالثُ ألَّا تكونَ مركَّبةً بل هي حرفٌ واحد لأنَّ الأصلَ عدَمُ التركيب ، ولا مانعَ أن تكونَ موضوعةً على هذا المعنى من غير تركيب )[١] ، وبَدَهيٌّ أنَّ الذهابَ إلى بساطتها لا يحتاج إلى دليل ، لأنه عَوْدٌ إلى الأصل ومن تمسَّك بالأصل - كما يقول ابن الأنباري - خرَجَ عن عُهْدَةِ المطالبة بالدليل[٢] ، وقد تبنى هذا الرأيَ عددٌ من النحويين كابن عصفور الذي قرَّرَ بعد أنْ حاول إبطالَ مذهبِ المركبين أنَّه ( إذا ثَبَتَ فسادُ الوجهين لم يَبْقَ إلَّا أن يكون اسماً واحداً )[٣] ، وتبعه أبو حيان فيما نقله عنه السيوطي فقال : ( المختارُ أولها : وهو البساطة ، لأنه لم يَقُمْ على التركيب دليل )[٤] ، وقد بيَّنا من قَبْلُ ، أن دواعي التركيب متوفرةٌ في مهما فلا يَرِدُ ذلك على المركبين ، وكان يُستحسَنُ من أبي حيان أن يتمسَّك بأن التركيب خروجٌ عن الأصل وعدَمُ الخروج أَوْلَى ، وإلى بساطتها أيضاً ذهب ابن هشام بعد عرضه لمذاهب المركِّبين فقال بإيجاز ( وهي بسيطةٌ لا مركبة )[٥] ، ووزنُها عند المنادين ببساطتها ( فَعْلَى ، والألف للالحاق وزال التنوين للبناء ، أو الألف للتأنيث )[٦] ، وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذا الرأي لم يَرِدْ عليه ردودٌ لأنه تمسُّكٌ بالأصل ، سوى ما أشار إليه ابن يعيش وتبعه فيه الدماميني من أنه يلزَمُ أن تُكتبَ بالياء لأنها رابعةٌ ، وقد ذكرتُ من قبلُ[٧] ما يمكنُ أنْ يُذْكَر هنا مما يدلُّ على أنه ليس دليلاً قوياً أمام الداعين إلى بساطتها ، وعلى أية حال فإن

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧١ .
(٢) الانصاف ١/٣٠٠ ( بتصرف ) .
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٦ .
(٤) همع الهوامع ٢/٥٧ ، وقد ذكرنا من قبلُ ردَّ أبي حيان على مذهب الخليل وبيَّنا الرد في ذلك أيضا .
(٥) المغني ٤٣٦ .
(٦) المساعد لابن عقيل ٣/١٣٧ .
(٧) انظر الصفحة ١٢ من هذا البحث .

قيامَ هذا الاعتراض دليلاً قوياً لمذهب المركبين ، لا يبطلُ أَصلاً قوياً اعتمدَ عليه المُفْرِدونَ لها ، وهو أَنَّ الأَصلَ عَدَمُ التركيب .

ونخلص ـ بعد هذا التطواف بين آراء الذين ادعوا التركيب والذين اعتقدوا البساطة ـ إلى أَنَّ دواعيَ تركيبها ليست بقوة دواعي بساطتها ، وذلك لأَنَّ الفروعَ منحطة دائماً عن الأُصول لذا فالأَوْلَى الرجوعُ إلى الأصل ، وأَنَّ مهما ومهمن من أصلٍ واحد لذا يُستحسَنُ أَنْ تُعَدَّ من الأَدوات الشرطية الجازمة كأُختها .

وخير لنا بعد أَنْ بيَّنا خلافَهم الأَول ، وانتهينا إلى أَن مذهب المفردين أَوْلَى أَنْ نعرض لخلافهم الثاني الآتي :

## ٢ ـ مهما بين الاسمية والحرفية

وَضَحَ لنا من نص سيبويه الذي رواه عن الخليل أَنَّ ( مهما ) اسم ، وذلك حين ساق نظائرها نحو أَينَ ومَتَى وأَيّ ، وفصَّلَ النحويون ذلك ، فنصُّوا على أَن مهما اسم بدليل عودِ الضمير إليها ، والضمير كما هو معلوم لا يعود إلَّا على الاسم[١] ، وأَوردوا لذلك عدةَ شواهد ، منها قوله تعالى : ( مهما تَأْتِنَا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها )[٢] الآية . فنصَّ الزمخشريُّ على اسميتها ، وقرَّرَ أَن الضميرَ في به والضمير في بها قد عادا عليها ، الأَول : حملاً على لفظها والثاني : حملاً على معناها ، قال الزمخشري في كشافه ( فإن قلتَ ما مَحَلُّ مهما ؟ قلتُ : الرفعُ بمعنى أَيّما شيء تَأْتِنَا به أَو النصب بمعنى أَيَّما شيء تحضرنا تَأْتِنا به ، ومن آيةٍ تبيين لَمْهَمَا والضميران في ( به ) و (بها ) راجعان إلى مهما إلَّا أَنَّ أَحدهما ذُكِّرَ على اللفظ والثاني

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٥٣ .
(٢) من الآية ( ١٣٢ ) من سورة الأعراف .

أُنِّثَ على المعنى ، لأنه في معنى الآية ونحوه قول زهير :

ومَهْمَا تَكُنْ عند امرىءٍ مِنْ خليقةٍ وإنْ خَالَها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ )[1]

ونقل أبو حيان ـ فيما يبدو ـ كلامَ الزمخشري فقال : ( ومَهْمَا مرتفعٌ بالابتداء أو منتصب بإضمارِ فعلٍ يفسره فعلُ الشرط فيكون من باب الاشتغال أي أيَّ شيء يحضر تأتنا به ، والضمير في به عائد على مهما وفي بها عائد أيضاً على معنى مهما لأَنَّ المرادَ به أيَّة آيةٍ ، كما عاد على ( ما ) في قوله ( ما ننسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها ) ، وكما قال زهير : ومهما تكن ( البيت ) فأَنَّثَ على المعنى )[2] .

وعرض النحويون عدداً من الأدلة الدالة على اسميتها من ذلك ما ذكره ابن يعيش بقوله : والدليلُ على أن مهما فيها معنى ( ما ) أنه يجوز أن يعودَ إليه الضمير والضميرُ لا يعود إلاّ إلى الاسم ، كقولك : مَهْمَا تَعْمَلْ من صالحٍ تُجَازَ عليه ، فالهاء في عليه يعود إلى مهما وقال الشاعر[3] :

إذا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْواعةً ومَهْمَا وكَلْتَ إليه كَفَاهُ

فالهاء في كفاه تعود إلى مهما كما تعود إلى ما )[4] ، وقرر ابن هشام أيضاً اسميتها عارضاً ما قاله الزمخشري حولَ الآية ، ثم أشار إلى أَنَّ بعض النحويين قد ذهب إلى حرفيتها فقال : وزعم السهيليُّ[5] أنها تأتي حرفاً بدليل قول زهير : ( ومهما تكن «البيت» ) .

---

(١) الكشاف ٢/١١٥ .

(٢) البحر المحيط ٤/٣٧١ .

(٣) هو المتنخل الهذلي ، وانظر تخريجه في هامش شرح التسهيل لابن الناظم ٢/١٠١٨ .

(٤) شرح المفصل ٧/٤٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن الناظم ٢/١٠١٨ .

(٥) يبدو أن الذهاب إلى حرفيتها قديم ، إذ إنَّ سياق الكلام عند ابن الأنباري في بيانه ، ١/٣٧١ ، يدلُّ على ذلك فقد قرر اسميتها بقوله : والدليل . . . وكذلك فعل الرضي في شرحه على الكافية ٢/٢٥٣ ، حيث قال : ومهما اسم بدليل . . أمَّا ابن الناظم في شرحه على التسهيل ٢/١٠١٨ ، فقد قال : ولا شك في كونها اسم بدليل . . غير أننا لم نقف على صاحب الرأي الأول سوى ما ذكره ابن هشام في المغني .

قال : فهي هنا حرف بمنزلة إنْ بدليل أَنها لا محل لها )[1] ، ثم أَوردَ شاهداً آخر جعل ابنَ يسعون تبعاً للسهيلي في مذهبِهِ فقال ( وتبعَهُ ابنُ يسعون واستدلَّ بقوله :

قد أُوبِيتْ كلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ　　مَهْمَا تُصبْ أُفُقاً مِنْ بارقٍ تشِمِ

قال : إذ لا تكونُ مبتدأً لعدم الرابط من الخبر ، وهو فعلُ الشرط ولا مفعولاً لاستيفاء فعلِ الشرطِ مفعولَه ولا سبيل إلى غيرهما فتعيَّنَ أَنَّها لا موضعَ لها )[2] ، ولا يريد السهيلي أَنَّها تقَعُ حرفاً في كل موضع ، بدليل قول ابن هشام في نصه ( وزعمَ أَنها تأتي حرفاً ) وقد نبَّه إلى ذلك ابن عقيل في مساعده بقوله ( ومهما اسم عند الأكثرين ، وقال السهيلي : إن عادَ عليها الضمير فاسمٌ نحو ( مهما تَأْتِنَا به ) ، وإلَّا فحرف كقول زهير ( البيت )[3] ، ثم ذكر إعراب السهيلي للبيت فقال : ( فَمَهْمَا حرف للشرط كإنْ ، لأَنَّ من خليقةٍ اسم تكن ، ومِنْ زائدة أي وإنْ تكنْ عند امريءٍ خليقةٌ ، وإلى زيادة من في البيت ذهب أَيضاً ابنُ السيد )[4] ، ومعنى ذلك أَنَّ السهيلي حين وجدَ أَنَّ مهما لا محلَّ لها ، ولم يعد الضمير إليها حكم بحرفيتها ، وقد ردَّ ابن هشام ذلك بقوله ( والجواب أَنها في الأَول ـ أي في بيت زهير ـ إمَّا خبر تكن ، وخليقة اسمها ومِنْ زائدة ، لأَن الشرط غيرُ موجب عند أَبي علي ، وإمَّا مبتدأٌ واسم تكن ضميرٌ راجعٌ إليها ، والظرف خبر ، وأَنَّثَ ضميرها لأَنها الخليقة في المعنى ، ومثلُه ما جاءَت حاجَتك فيمَنْ نصبَ حاجَتك ، ومن خليقة تفسير للضمير كقوله :

لِمَا نَسَجَتْهـا مـن جَنُـوبٍ وشمأَل )[5]

---

(1) المغني ٤٣٥ .
(2) المغني ٤٣٥ .
(3) المساعد ١/٤٣٥ .
(4) المساعد ١/٤٣٥ .
(5) المغني ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

ونقلَ الصَّبَانُ ـ فيما يبدو ـ كلامَ ابنِ هشام وشرحه بعد أَنْ أَورد رأيَ السهيلي ، بقوله : ( ورُدَّ بأَنها إِمَّا خبرُ يكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ، وإمَّا مبتدأٌ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امريء خبرها ، إن جعلت يكن ناقصةً أو الضميرُ في يكن فاعلُها ، وعند امريء ظرف لغو متعلِّقٌ بيكن ، إنْ جُعِلَتْ تامةً ومِنْ بيان لِمَهْمَا على وجهي كونها مبتدأ )(١) .

وأَضاف ابن هشام رادّاً على ابن يسعون استدلاَلَه الذي قرر منه أَنَّ مهما في ( البيت ) حرف لكونها لا محل لها من الإعراب ، فقال ( وفي الثاني : مفعول تُصِبْ وأُفقاً ظرف ، ومن بارقٍ تفسيرِ لَمَهْمَا ، أو متعلق بتُصِب فمعناها التبعيض ، والمعنى أيّ شيء تُصِبْ في أُفق من البوارق تشم )(٢) ، ثم نقلَ ابنُ هشام عن بعضهم ردّاً آخر على ابن يسعون وردَّهُ بقوله ( وقال بعضهم مهما ظرف زمان ، والمعنى أيَّ وقتٍ تُصِبْ بارقاً من أُفقٍ ، فقلب الكلام أَوفي أُفقٍ بارقاً فزاد مِنْ ، واستعمل أُفقاً ظرفاً ، انتهى . . وسيأتي ـ كما قال ابن هشام ( أَنَّ مهما لا تستعمل ظرفا )(٣) ، وبهذه الردود مجتمعة يتبين لنا أَنَّ مهما لها موضعٌ من الإعراب ، وإذا كان الأَمر كذلك فهي اسم لا حرف .

وكونها اسماً شرطياً جازماً يدعونا إلى الحديث عن علَّة بنائها ، فهي عند الجميع قد بُنيتْ لتضمُّنها معنى حرف الشرط ( إنْ ) وقد أَشار إلى ذلك ابنُ مالك في تسهيله فقال : بعد أَن عدَّد أَدوات الشرط ( وما سوى إِنْ أَسماء متضمنة معناها فلذلك بُنيَتْ إلاَّ أَيًّا )(٤) ، أَمَّا عند الزجاج الذي قرَّرَ بأَنَّ ( ما ) هي الشرطية فيمكن أَن يضاف إلى هذا الشبه المعنوي ، الشَّبَهُ الوضعيُّ ذلك أَن ( ما ) على حرفين فشابهت ما وضِعَ من الحروف على حرفين أَيضاً ، وبذلك يتمُّ لها الشبهان

(١) حاشية الصبان ١٢/٤ .
(٢) المغني ٤٣٦ .
(٣) المغني ٤٣٦ .
(٤) التسهيل ٢٣٦ .

المعنويُّ والوضعيُّ ، وإلى ذلك أشار ابن عقيل في شرحه لنصِّ ابن مالك فبيَّنَ أَنَّ هذه الأَدوات قد بُنِيَتْ ( لتضمُّنها معنى الحرف وهو إنْ الشرطية ، وما كان منها على حرفين كمَنْ وما فيه أَيضاً شَبَهُ الحرف في الوضع إلَّا أَنَّ المستمِرَّ فيها كلها تضمُّنُ معنى الحرف )[1] ، وما قيل عن مهما ينسحب على أُختها مَهْمَنْ فالعلَّةُ في كليهما واحدة .

وكونُ مهما شرطيةً لعموم ما لا يعقل ـ وهو المعلوم بداهةً والذي كان موضوع حديثنا سابقا ـ لم يسلَم اطرادُه أَيضاً ، وهو الخلاف الثالث الآتي :

## ٣ ـ مهما بين الشرط والاستفهام والزمان

أَجمع النحويون على أَنَّ المعنى الرئيس لمهما هو كونها لعموم ما لا يعقل غيرَ الزمان ، ونتيجةً لارتباطِ مَهْمَا بما من حيث معناها اللغوي ، انقسم النحويون حين أَرادوا النصَّ على دلالة مهما إلى ثلاثة أَقسام :

( أ ) أَنَّ بعضهم عدها مثلَ ( ما ) وقد قالوا إنَّ معنى ما : هو لتعميم منَ يَعْقِلُ وغيرِهِ أَو لتعميم من لا يعقل[2] ومعنى ذلك ، أَنَّ لمهما دلالتين الأُولى : كونها لتعميم من يعقل وغيره ، والثاني : أنها مخصوصة بتعميم من لا يعقل ويبدو ـ كما أَسلفنا من قبل ـ وبناءً على أَنَّ مهما بمنزلة ما ـ أَنَّ المعنى الأَصلي لمهما هو لتعميم من لا يعقل وأَنَّ مَهْمَنَ لتعميم من يعقل ، ولا يُستبعَدُ أَنْ يَحْدُثَ تقارض بين الكلمتين فتستعمل إحداهما مكان الأُخرى كما هو حال مَا ومَنْ الموصولتين يؤيد ذلك أَنَّ الأَعلم الشَّنْتَمري حين تعرَّض لشرح بيت زهير ( ومهما تكن . . )

---

(١) المساعد ٣/١٤١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٢ ، والمساعد لابن عقيل ٣ / ١٣٣ ، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٤ / ١٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ٥٧ .

قال ما نصه : ( من كتمَ خليقتَه عن الناس وظن أنَّها تخفى عليهم فلا بد من أنْ تظهرَ عندهم بما يجربونه منه )[1] ، فعبَّر بمَنْ عن مهما .

( ب ) أنَّ بعضهم قد عدَّها ( أعمَّ من ( ما ) ومعناها لا أصغَرُ عن كبير فِعْلِك ولا أكَبَرُ عن صغيره )[2] ، غير أنَّ هذا المعنى قد رُدَّ لأنَّه لا يتأتّى في ( مهما تَأْتِنَا به من آية )[3] .

( جـ ) نصَّ عليه ابن هشام بقوله ( ما لا يعقلُ غيرَ الزمان مع تضمُّنِ معنى الشرط )[4] ، ثم راح يبين على ضوئه معنى آية الأعراف فقال : ( ومنه الآية ولهذا فُسِّرت بقوله تعالى ( من آيةٍ ) وهي فيها إمَّا مبتدأٌ أو منصوبةٌ على الاشتغال ، فيُقدَّرُ لها عاملٌ متعد كما في زيداً مررتُ به متأخراً عنها ، لأنَّ لها الصدرَ أي مهما تحضرنا تَأْتِنَا به )[5] ، غير أنَّ هذا المعنى الموافق للمعنى الأول في كونه لتعميم ما لا يعقل لم يطرد عند النحويين فقد ذكر الزمخشريُّ عن بعضهم أنَّها قد تأتي ظرفاً للزمان بمعنى ( متى ما ) مع تضمُّنها لمعنى الشرط قال الزمخشريُّ عند ذكره للآية ( وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لايدَ له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويَحْسَبُ مهما بمعنى متى ما ويقول : مهما جئتَني أعطيتك ، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ثم يذهبُ فيفسِّرُ ( مهما تَأْتِنا .. ( الآية ) بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر ، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يَدَي الناظرِ في كتاب سيبويه )[6] .

---

(١) شعر زهير بن أبي سلمى ، للأعلم الشنتمري ٢٨ ـ ٣٠ .
(٢) المساعد لابن عقيل ١٣٣/٣ ، وحاشية الصبان ١٢/٤ .
(٣) المساعد لابن عقيل ، ١٣٣/٣ ( بتصرف ) .
(٤) المغني ٤٣٦ .
(٥) المغني ٤٣٦ .
(٦) الكشاف ١١٥/٢ .

ووضَّح ابن المنير وجهَ ردِّ الزمخشري على مدعي ظرفيتها بقوله : ( وأَمَّا رَدُّ الزمخشري على من زعم أَنها بمعنى متى ما فَرَدٌّ صحيح ، والآيةُ أَصدقُ شاهدٍ على ردِّه ، فإنَّ الضميرَ المجرورَ فيها عائدٌ على مهما حتماً وقد اتصل به مفسراً له قولُه : ( من آية ) ( مما )(١) دلَّ على أَنَّ الضمير واقعٌ على الآية ، فلزم وقوعُ مهما عليه ضرورةَ إيجاد المرجع في المضْمَرِ ومظهَرِه فذهابُ هذا القائلِ إلى إيقاعِ مَهْمَا على الوقت زاعماً أَنها بمعنى متى ما ذَهَابٌ عن الصواب )(٢) ، وممن أَثبت لها الظرفية أَيضاً الرضيُّ إذْ قال : ( وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول : ما تجلسْ أَجلسْ ومهما تجلسْ أَجلسْ أَي ما تجلسْ من الزمان أَجلسْ فيه )(٣) ، وعرض ابن مالك لهذه المسأَلةِ وأَجازَها فقال إنَّ ( جميعَ النحويين يجعلون ما ومهما مثل ( مَنْ ) في لزوم التجرُّدِ عن الظرفية مع أَنَّ استعمالَهما ظرفين ثابتٌ في أَشعار الفصحاء من العرب )(٤) ، وأَوردَ عدداً من الأَشعار يحتمل فيها أَنَّ تكون ما ظرفيةً ، ثم عرَّج على شواهدِ مهما فقال : ( وكقول طفيل الغنوي :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبـا شُتَيْـمٍ يَـدَّعي ... مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بما لم يَسْمَعِ(٥)

وكقول حاتم الطائي :

وإنَّك مهما تُعْطِ بَـطْنَكَ سُؤْلَـهُ ... وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجمعَا(٦)

وقول ابن مالك ( جميعُ النحويين ) فيه إطلاق يقيده أَنَّ بعضهم - كما رأَينا عند الزمخشري والرضي - قد قرَّر أَنَّ مهما قد تأتي دالةً على الظرفية وقد تتبع ابنُ الناظم أَباه في ذلك وردَّ عليه بقوله : ولا أَرى في هذه الأَبيات حجةً لأَنَّه كما يصح

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٢) الكشاف ( الحاشية ) ١١٥/٢ .
(٣) شرح الكافية ٢٥٣/٢ .
(٤) شرح الكافية الشافية ، ١٦٢٥/٣ .
(٥) هذا البيت ذكره ابن مالك ولم يذكره ابنه في شرحه للتسهيل ١٠١٩/٢ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ .

تقدير ما ومهما فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى أيَّ عيشةٍ تَعِشْ ، وأَيَّ عطاءٍ قليلٍ أو كثير تُعْطِ نفسَك سُؤْلَها وفَرْجَك نَالاَ منتهى الذل[1] ، ثم بيَّنَ ابنُ الناظم سببَ حمله ذلك على المصدرية بدلاً من جعلها ظرفية مع جواز ذلك بقوله ( لأَنَّ في كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين بخلاف كونهما مصدرين . لأَنَّه لا مانعَ من أَنَّ يُكْنَى بـ ( ما ، ومهما ) عن مصدر فعلِ الشرطِ كما لا مانع من أَنْ يُكْنى بهما عن المفعول به ونحوه ، إذْ لا فرق )[2] .

ولَمَّا كان الأَمر يحتمل الوجهين فقد أَجاز النحويون الوجهين ، وأَثبت ابنُ هشام هذا المعنى في مغنيه حيث قال بعد أَنَّ أَورد ما أَثاره الزمخشري حول ذلك ( والقولُ بذلك في الآية ممتنعُ ولو صحَّ ثبوتهُ في غيرها لتفسيرها بـ ( من آية )[3] ومن قبلُ نصَّ على أَنَّ المعنى الثاني من معاني مهما هو الزمان والشرط )[4] ، وإلى نحو هذا أَشار ابن عقيل حيث نَقَلَ هذا الخلاف ، وأَيَّدَ ابنَ الناظم ثم حكَى عن شيخه تخريجاً لبيت حاتمٍ فقال : قال شيخنا : ويحتمل بيت حاتم كونَ مهما مفعولاً ثانياً لتعط ، وبطنك الأَول ، وسؤله بدل من بطنك )[5] ، ويريد بذلك خروجَ مهما عن الظرفية والمصدرية في وقت واحد ، وأَنها شرطية ليس غير .

ونخلص من ذلك كله إلى أَنَّ مهما قد تَرِدُ زمانيةً شرطيةً ، فتكون ظرفاً لفعل الشرط وإن كان لا يتأَتَّى ذلك في الآية كما قال ابن هشام ، لكنه قد يتأَتَّى في غيرها إذْ قد رأينا أَنَّ الأَبيات التي ذكرها ابنُ مالك تحتمل الظرفية ، ورَدُّ ابنِهِ عليه

---

(١) شرح التسهيل لابن الناظم ٢/١٠٢٠ ، وحاشية الصبان ٤/١٢ ، (بتصرف) .
(٢) شرح التسهيل لابن الناظم ٢/١٠٢٠ .
(٣) المغني ٤٣٦ .
(٤) المغني ٤٣٦ .
(٥) المساعد ٣/١٤٢ ـ ١٤٣ ، في الأصل ( وفرجك الأَول وسؤله بدل من فرجك ) ولعل الصواب فيما أَثبتناه .

وتوجيهُه لها على المفعولية المطلقة ، لا يعني بالضرورة إلغاء مجيئها للظرف إذْ قد تجيءُ ظرفيةً ، غير أَنَّ هذا المجيءَ قليلٌ ، نتبين ذلك من تصدير ابن مالك لعبارته بـ( وقد تَرِدُ ما ومهما ظرفي زمان )[1] .

أَمَّا المعنى الثالث الذي قد تَرِدُ عليه مهما فهو كونها استفهامية بمنزلة ما الاستفهامية وقد ذكرنا من قبلُ كيف استخدمَ النحويون مجيئها لهذا المعنى في تقويةِ مذاهب الخليل لتركيب مهما ، ولعلَّ أَول من نصَّ على مجيئها للاستفهام هو أَبو زيد في نوادره إذْ قال : معلِّقاً على بيت عمرو بن ملقط :

مَهْمَا لِيَ الليلةَ مَهْمَا لِيَهْ     أَودَى بنعلَيَّ وسِربَالِيَهْ

مانصه ( مَهْمَا تجيء للجزاءِ فجاءَ بها في غيرِ موضعها ، كأَنه قال ما لي سُرِقَتْ نعلي ما لي )[2] ، وتبعه النحويون فأَثبت هذا المعنى لها أَبو علي حين ذكر تأْييده لمذهب الخليل من غير أَنَّ ينصَّ على كثرته أَو قلته[3] ، في حين أَنَّ ابنَ مالك قال في تسهيله ( وربما استُفْهِمَ بمهما )[4] ، مما يدلُّ على قلته ونُدْرَتِه كما قال ابن عقيل[5] ، ويبدو أَنه نظراً لقلته ونُدْرتِهِ ردَّه ابنُ هشام بعد أَنْ أَوردَ البيتَ بقوله : ( ولا دليلَ في البيت لاحتمال أَنَّ التقديرَ مَهْ اسم فعل بمعنى اكفُفْ ثم استأْنفَ استفهاماً بـ ما وحدها )[6] ، وكأَنه بذلك يريدُ تقليلَ أَقسام مهما كما قال البغدادي[7] .

---

(1) تسهيل الفوائد ٢٣٦ .
(2) النوادر ٦٣ .
(3) البغداديات ٣١٤ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٣ .
(4) تسهيل الفوائد ٢٣٦ .
(5) المساعد ٣/٣٣٦ ، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٢/٥٨ .
(6) المغني ٤٣٧ .
(7) خزانة الأدب ٣/٦٣٢ .

ومهما يكن مرادُ ابنِ هشام من تخريجه البيت على وجه يخرجُها من كونها استفهاميةً ، فإنَّ النحويين كما رأينا قد أثبتوا جوازَ مجيئها للاستفهام على قلة .

ونصل مما عرضناه حول مهما ، إلى أَنَّ الأَحسنَ في مهما أَنْ يُقَالَ ببساطتها وأَنَّها اسم لاحرف ، وأَنَّ معناها الرئيس هو كونها لما لا يعقل غيرَ الزمان مع تضمنها لمعنى الشرط ، ويحتمل أَنْ تكونَ مَهْمَنْ أُختاً لها ، وبذلك كلِّه نكونُ قد حاولنا جَمْعَ ما تفرَّقَ ، ولَمَّ شملِ ما تناثر من آراء حول مَهْمَا ومَهْمَن فرأينا أَنْ يَطَّرِد المطَّرِدُ وكشفنا ما لم يَطّرد ، آملين أَن نكونَ قد وقفنا على حقيقة هاتين الأَداتين .

والله ولي التوفيق .

* * * *

# المصـــادر والمراجع

- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ، للدكتور محمد عبد الله جبر ، دار المعارف ١٩٨٠ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ( الجزء الأول ) تحقيق عبد الإله نبهان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ١٩٧٥ م .
- الأمالي النحوية ( أمالي القرآن الكريم ) لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- البغداديات ( المسائل المشكلة ) لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي علي الدين ، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي وزارة الثقافة ، مصر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور محمد عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب بيروت .
- شعر زهير بن أبي سلمى ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، تحقيق برجشتراسر ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨٣ م .
- فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٨ م .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ ٢ ١٩٧٩ م ، جـ ٣ ، ١٩٧٣ م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري وبذيله الانتصاف لابن المنير الاسكندراني مع كتب أخرى ضمن مجلد واحد ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبدالله على الكبير وزملائه ، دار المعارف بمصر .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي تحقيق محمد جاد المولى وزملائه ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق ياسين محمد السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) المجلد الأول ، عالم الكتب بيروت ( نسخة مصورة عن طبعة ١٣١٠ هـ ) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ( ضمن مجلد واحد ) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاه .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، دار الثقافة ، بيروت .
- دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- دراسات في فقه اللغة العربية للدكتور السيد يعقوب بكر ، مكتبة لبنان ١٩٦٩ م .
- سر صناعة الاعراب لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، وزارة المعارف العمومية نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- سر صناعة الاعراب ، لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح الاشموني ( انظر حاشية الصبان ) .
- شرح التصريح على التوضيح ، للأزهري ومعه حاشية الشيخ ياسين ( ضمن مجلد واحد ) دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، الجمهورية العراقية ، وزارة الاعلام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة علي صبيح وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية بمصر ، المركز العربي للثقافة بيروت لبنان .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وزميليه ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين السيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .

## المخطـوطات

- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك مع تكملة ابنه بدر الدين السفر الثاني تحقيق علاء الدين حموية ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .